



## الجلسة العامة ٨٣

الثلاثاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو ..... (جمهورية كوريا)

ومن خلال الرياضة يتعلم المرء المنافسة الشريفة والتفاهم المتبادل، والتضامن والصدقة. هذه هي الفضائل التي تناضل الأمم المتحدة لتجسيدها في عملها وكمثال للمجتمع العالمي. واليوم تستطيع الجمعية العامة أن تدعم هدف تعليم شباب العالم لا عن الرياضة فحسب، وإنما لتسخير الرياضة لتعزيز السلام ورفاهية المجتمع.

وقد لبّت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، سنة ١٩٩٣، نداء اللجنة الأولمبية الدولية، الذي أنعش في العصر الحاضر التقليد القديم "للهدنة الأولمبية". فبدأ من القرن السابع قبل الميلاد أصبحت الهدنة الأولمبية قاعدة للعلاقات بين الدول لضمان سلامة مرور الرياضيين والأشخاص الآخرين إلى الألعاب الأولمبية ومشاركتهم فيها.

وأعلنت الجمعية العامة أيضاً سنة ١٩٩٤ السنة الدولية للرياضة والمثل الأولمبي الأعلى بمناسبة مرور مائة عام على اللجنة الأولمبية الدولية التي تأسست سنة ١٨٩٤. وقد أكدت الجمعية العامة إحياءها في دورتها التاسعة والأربعين قبيل الألعاب الأولمبية في أطلنطا سنة ١٩٩٦، دورة الألعاب

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كمارا (سيراليون).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## البند ٢٣ من جدول الأعمال

بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي

## مشروع القرار (A/56/L.47)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة كي يعرض مشروع القرار A/56/L.47.

السيد هيبيل (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية):  
بناء عالم سلمي أفضل هو المبدأ الأساسي لميثاق الأمم المتحدة. والمنظمة تفعل ذلك عادة عن طريق النظر في السلم والأمن، والتنمية المستدامة، وإعمال حقوق الإنسان، وتقديم المساعدات الإنسانية. واليوم، ننظر في كيفية بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الجديد والألفية الجديدة. وسوف يقوم رياضيون من ٨٠ دولة، وهو أكبر عدد من الدول المشاركة في الألعاب الأولمبية الشتوية، بالاستعراض في مراسم الافتتاح، وسوف يعلنون بشرف أن يحافظوا على قيم الإنصاف والمنافسة الشريفة. ومرة أخرى، سوف تعزز هذه الأعمال البسيطة ولكن المهمة مجال وقوة الحركة الأولمبية وسوف تربط للمرة الأولى رياضيي القرن الحادي والعشرين بأسلافهم من اليونان القديمة. إن لجنة تنظيم صولت ليك سيتي وكل المعنيين ومن ضمنهم ٢٧ ٠٠٠ متطوع في يوتا، قد أقسموا أن يفعلوا ما بوسعهم لضمان نجاح هذا المهرجان العالمي للرياضة الشتوية.

وبناء على هذه التقاليد التي أرسنها اللجنة الأولمبية الدولية فإن بلادي، كراعية للألعاب القادمة، تعرض اليوم في هذه الجلسة العامة مشروع إقرار A/56/L.47 "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى". ونقدر حقيقة أن فريق سباق البدل الأولمبي هذا له ١٦١ متبنيا. وأود أن أقرأ أسماء الدول التي أضيفت إلى قائمة المتبنيين منذ أمس: إسبانيا، استراليا، إستونيا، أفغانستان، ألبانيا، أنتيغوا وبربودا، أوزبكستان، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، أيسلندا، باراغواي، البرازيل، بربادوس، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بوتان، بيلاروس، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تونغغا، الجزائر، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الدانمرك، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سيراليون، سيشيل، الصومال، الصين، غابون، غرينادا، فانواتو، فتزويلا، فنلندا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، كولومبيا، لبنان، ليسوتو، مالطة، مدغشقر، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موزامبيق،

المئوية التي رعتها بلادنا؛ ومرة أخرى في دورتها الحادية والخمسين. بمناسبة الألعاب الأولمبية الشتوية في ناغانو، اليابان؛ ومرة أخرى سنة ١٩٩٩ قبيل مسابقات دورة الألعاب الأولمبية السابعة والعشرين في سيدني أستراليا. ومنذ سنة ١٩٩٤ دأب مختلف رؤساء الجمعية العامة والأمينان العامان للأمم المتحدة على مناقشة الأسرة العالمية أن تواصل هذا التقليد.

وآخر مثال على ذلك كان الإعلان التاريخي الأخير لقمة الألفية الذي أصدرته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والذي ضم نداء للتقيد بالهدنة الأولمبية ولدعم اللجنة الأولمبية الدولية في جهودها لتعزيز السلام والتفاهم الإنساني من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى.

وإنه لمن دواعي سرور وفدي أن الولايات المتحدة ستعري الدورة التاسعة عشرة للألعاب الأولمبية الشتوية التي ستعقد في صولت ليك سيتي، يوتا، من ٨ وحتى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وأنا سعيد بشكل خاص لا بكوني عضوا في وفد الولايات المتحدة إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة فحسب، ولكن أيضا بكوني عضوا في اللجنة الأولمبية الدولية وقد ترأست لجنة الولايات المتحدة الأولمبية خلال الألعاب الأولمبية. وأود أن أنوه بأن هناك على الأقل عدة أولمبيين في هذه القاعة العظيمة اليوم ونحن بالتأكيد نقدر وجودهم، فهم يواصلون تطبيق الدروس التي تعلموها خلال المباريات الرياضية لتعزيز عالم أفضل يسوده السلام.

لم يبق على مراسم الافتتاح في صولت ليك سيتي سوى ٥٩ يوما فقط من الآن. ومنذ إحياء الألعاب الأولمبية العصرية سنة ١٨٩٦ في أثينا، اليونان، ستكون هذه المرة الثامنة التي تستضيف فيها الولايات المتحدة الألعاب وندعو العالم لبلادنا لما نعتقد أنه سيكون أفضل الألعاب الشتوية على الإطلاق. وهذه ستكون أولى الألعاب في هذا القرن

الأولمبي عشية ابتداء الألعاب. ولذلك، وبالنيابة عن الدولة المضيفة لهذه الألعاب وللأمم المتحدة أيضا، فإن الولايات المتحدة تتطلع إلى الترحيب برياضيي العالم في دورة الألعاب الأولمبية الشتوية التاسعة عشرة.

**السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** إن الروح الأولمبية التي بدأت منذ أكثر من ألفي عام هي خلاصة جهد الإنسانية للسعي نحو تنمية الذات وتحقيقها. وطيلة هذه الفترة الطويلة تطورت تدريجيا المثل الأولمبية بحيث أخذت شكل رمز لتطلع البشرية إلى تحقيق عالم سلمي أفضل يشجعنا على تذليل المصاعب وتحقيق التقدم إثر التقدم.

على الرغم من الحربين العالميتين المأساويتين، لم تتخل الشعوب عن تطلعها إلى السلام وعن سعيها إلى بلوغ المثل الأعلى الأولمبي أبدا منذ أن استهل السيد بيير دي كوبرتين الألعاب الأولمبية الحديثة في نهاية القرن التاسع عشر. كما ساهم إنشاء الأمم المتحدة، والمقاصد والمبادئ التي وردت في ميثاقها، والجهود التي بذلتها لتحقيق السلام العالمي والتنمية الاقتصادية المشتركة، في الترويج لتطوير الألعاب الأولمبية بشكل لا يستهان به.

واليوم بعد أن دخلت البشرية القرن الحادي والعشرين، ينبغي للأمم العالم أن تواصل الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز الروح الأولمبية بشدة، والسعي إلى حلول سلمية للصراعات الدولية والصراعات الإقليمية، وتعزيز التفاهم والصدقة بين الحضارات من خلال الحوار والتبادل، والعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية العالمية المستمرة من خلال التعاون. وسواء أكان الناس يعيشون في الشرق أو الغرب، أو في الشمال أو الجنوب، فإن تطلعهم المشترك في جميع أنحاء العالم اليوم

ميانمار، النرويج، النمسا، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليمن.

وقد بدأ دعم الجمعية العامة لهذه المبادرة سنة ١٩٩٣. وقد افتتحت الأمم المتحدة واللجنة الأولمبية الدولية مشروعات مشتركة في مجالات كالتنمية والمساعدة الإنسانية وتعزيز الصحة، والتعليم، والمرأة، واستتصال الفقر ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وإساءة استعمال المخدرات وجنوح الأحداث. وعلى سبيل المثال سينفق صندوق التضامن الأولمبي، الذي أسسته اللجنة الأولمبية الدولية، ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤، لتطوير الزمالات الدراسية للرياضيين الأقل حظا في الدول النامية. وقد أنشأت اللجنة الأولمبية الدولية الوكالة العالمية لمكافحة المخدرات وهي تتألف من ممثلين حكوميين وقادة الحركات الرياضية.

وفضلا عن ذلك استضاف الأمين العام في أيار/مايو الماضي في المقر العام مؤسسة الهدنة الأولمبية الدولية التي تم إنشاؤها مؤخرا بقصد تعزيز التعاون المستمر. ويسرني أن أذكر بأن مجلس شيوخ الولايات المتحدة قد أقر بالتالي قرارا يدعم أهداف تلك المؤسسة وأن السيد هان سونغ سو بصفته رئيسا للجمعية عضو في مجلس إدارتها الطوعي.

دعوتي أختتم بالتعبير عن شكري الخالص للجنة الأولمبية الدولية لتنظيمها مؤتمرا عالميا حول التطوع في ميدان الرياضة والحركة الأولمبية في الشهر الماضي في نيويورك كبادرة على التضامن في إطار السنة الدولية الحالية للعمل التطوعي في الأمم المتحدة. وسيبرهن الـ ٢٧٠٠٠ متطوع في صولت ليك سيتي خلال الأسابيع القادمة على أن دوام الحركة الأولمبية مرده إلى روح التطوع والنوايا الطيبة ليس إلا. ومن خلال تلك الروح يرحب وفدي اليوم بالفرصة أمام هذا الجمع الرائع لاسترعاء نظر العالم إلى تقليد الهدنة

السيد بواسون (موناكو) (تكلم بالفرنسية): منذ الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة عام ١٩٩٣، وإمارة موناكو تشارك كل سنتين باهتمام في مناقشة البند "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي".

ونحن مهتمون بشكل خاص بالمناقشة هذه السنة، بسبب التقرير الممتاز للأمين العام، الذي يشجع العمل الذي تضطلع به المنظمة بالتعاون مع اللجنة الأولمبية الدولية، وكذلك بسبب التقرير النهائي الزاخر بالمعلومات عن الحركة الأولمبية، الذي يؤكد العديد من المبادرات المثيرة للاهتمام والمهمة التي اتخذتها اللجنة بنفسها واللجان الوطنية فيما يتعلق بالبنود المعروض علينا حاليا.

إن قراءة هذين التقريرين تجعلنا أكثر إدراكا للدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به المناسبات الرياضية في تقريب الناس بعضهم من بعض وفي تعزيز المزيد من التفاهم بين الشباب الذين يأتون في بعض الأحيان من أركان العالم البعيدة الواسعة الاختلاف. وفي العام الماضي، نظمت اللجنة الأولمبية الدولية ست مواعيد مستديرة، في أثينا؛ ونيروبي؛ وسان خوسيه؛ ولومي؛ وسنغافورة؛ وروما، بشأن موضوع استخدام الرياضة من أجل إرساء ثقافة السلام واحترام الهدنة الأولمبية. وقد جمعت هذه الاجتماعات بين أعضاء اللجان الأولمبية الوطنية، بما في ذلك ممثلون من بلدان متورطة في صراع وخبراء من الأمم المتحدة. وقد كانت الاجتماعات نيره والنتائج التي توصلت إليها مشجعة جدا. وقد لاحظنا، على سبيل المثال، رغبة حقيقية في تعزيز روح الإنصاف والتسامح والتضامن على جميع المستويات في المسابقات الرياضية.

ومنذ عام ١٩٦٨، ما فتئت موناكو تستضيف مقر الجمعية الدولية للرياضة غير العنيفة، التي تشجع وتعزز

يتمثل في أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرنا جديدا يتسم بالتنمية والتقدم الإنساني.

ولقد كانت الاعتداءات الإرهابية على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر انتهاكا جوهريا للمثل الأعلى الأولمبي وكذلك تحديا جديا للحضارة الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز من تعاونه ضد الإرهاب، ومكافحته في كل أشكاله والسعي لاستئصال جذوره.

ستعقد الألعاب الأولمبية الشتوية التاسعة عشرة في مدينة صولت ليك سيتي بالولايات المتحدة في شباط/فبراير من السنة القادمة. وقد اضطلعت الدولة المضيفة واللجنة الأولمبية الدولية بالأعمال التحضيرية بقدر كبير من العناية والدراسة في هذا الصدد. ونتمنى أن يضافر المجتمع الدولي جهوده لكفالة النجاح الكامل للألعاب.

في ١٣ تموز/يوليه من هذه السنة، أتيحت لمدينة بيجين الفرصة لاستضافة الألعاب الأولمبية الصيفية لعام ٢٠٠٨. ولقد رأى العالم الحب والاحترام اللذين تكنهما الحضارة الشرقية القديمة للروح الأولمبية بالإضافة إلى تطلعها وسعيها إلى السلام العالمي والصداقة والتنمية. ونود مرة أخرى، أن نعرب عن امتناننا الصادق للأصدقاء من جميع البلدان حول العالم، بالإضافة إلى اللجنة الأولمبية الدولية لقيامهم بتأييدنا في هذا المسعى. ونعتقد بان عقد الألعاب الأولمبية في الصين، البلد الذي ترجع حضارته إلى ٥٠٠٠ سنة، لا يقتصر على أنه يمثل اعتراف العالم الكامل بإنجازات الصين العظيمة منذ أن تبنت سياسة الإصلاح والانفتاح فحسب، وإنما يتيح فرصة جيدة من أجل التبادل بين الحضارتين الشرقية والغربية أيضا. وستثبت الصين من خلال العمل الحقيقي أن بيجين يمكن أن تعطي للعالم ألعابا أولمبية بارزة.

بأن اختيار المنظمة والأمين العام معا يدل بدون شك على أن الجمع بين ما هو جماعي وما هو فردي يعتبر من غير ريب أمراً أساسياً للنجاح في جميع المساعي الإنسانية. ومن المؤكد أن الألعاب الرياضية تمثل إحدى أقوى رموز هذه الثنائية الضرورية وأكثرها روعة وإقناعاً.

وأود باسم حكومتنا، ورياضيينا وشخصياتنا الرياضية، أن أشيد بالسيد خوان أنطونيو سامرانتش، الذي تقاعد في الصيف الماضي كرئيس للجنة الأولمبية الدولية. فقد قاد الحركة سنوات عديدة من نجاح إلى نجاح وهو يحظى بالتقدير في جميع أنحاء العالم.

ونعتقد أن خلف السيد سامرانتش، وهو السيد جاك روغ الذي انتخب في موسكو في تموز/يوليه الماضي رئيساً للجنة الدولية للألعاب الأولمبية، سيتمكن من تسلم منصبه من خلفه بنجاح كبير. فمحمل العالم الرياضي يعرفه جيداً ويضع ثقته الكاملة فيه بلا تردد. وهو بالتأكيد يستحق تلك الثقة. ونحن نتمنى له كل النجاح، ونغتتم هذه الفرصة للتأكيد له على تعاون إمارة موناكو وقادتها معه في تأدية أعماله الهامة جداً بنجاح.

وفي الدورة الثانية عشرة الدولية للألعاب الرياضية والتلفاز التي انعقدت مؤخراً في موناكو، تسنت لنا الفرصة للترحيب بالسيد روغ. ورحبنا به كذلك في موناكو بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، عندما استضافنا الجمعية العامة للجنة الدولية للألعاب الأولمبية. فقادة موناكو وشعبها بأسره قدروا زيارته.

إن إمارة موناكو بلد ينظر إلى الألعاب الرياضية نظرة عالية جداً. فالحكومة تكرر موارد كثيرة لتعزيز التربية البدنية والأنشطة الرياضية، بدءاً بإشراك الشباب في الرياضة المدرسية، وطبعاً في الأنشطة الرياضية المدرسية خارج نطاق المناهج. وبالإضافة إلى ذلك، تجري في موناكو عدة أحداث

الوظائف التربوية والثقافية للرياضة بالإضافة إلى تعزيز مكافحة إساءة استعمال المخدرات والتعصب والغش، التي تناقض جميعها الروح الأولمبية.

ومن المهم تأكيد بعض التوصيات العديدة والمفيدة التي قدمت في الموائد المستديرة، والتي تم توجيه بعضها بشكل محدد إلى برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وتدعو هذه التوصيات إلى تعزيز دعم تطوير الرياضة من خلال المشاريع الاجتماعية التي يضطلع بها على صعيد المجتمعات المحلية من أجل مساعدة الشباب وسكان المناطق الريفية النائية. وإننا نحث على متابعة هذه التوصيات.

بهذه الروح، قررت إمارة موناكو تقديم تبرع مالي لبناء ملاعب رياضية في جمهورية السلفادور، من أجل ألعاب أمريكا الوسطى القادمة. وبعد الانتهاء من الألعاب ستتاح الملاعب للمدارس والمنظمات الاجتماعية ومنظمات المجتمعات المحلية لصالح الشباب الذين يعيشون في ظروف صعبة. ونحن نرحب بالعديد من الأنشطة التي نظمتها اللجنة الأولمبية الدولية ومنظمة الوحدة الأفريقية والعديد من اللجان الأولمبية الوطنية للاحتفال بالسنة الدولية لثقافة السلام. وتظهر هذه الأنشطة بوضوح أن هناك اهتماماً حيوياً في جميع أنحاء العالم، بتعزيز السلام والمثل الأعلى الأولمبي. وهذا لعمري مشجع جداً ويمنحنا الأمل في المستقبل.

ومن المؤكد أن الأنشطة الرياضية تساهم في بناء عالم أكثر تنظيماً ومسالم على الصعيدين الجماعي والفردي. وكانت لجنة نوبل قد أكدت هذه النقطة عندما أعلنت منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١ للأمم المتحدة ولأمينها العام التي جرت مراسم منحها أمس. وبهذه المناسبة، أود باسم السلطات العليا في موناكو وباسم شعبها، أن أشجع هذين الحائزين على هذا التكريم وأهنئهما بكل حرارة. وإننا نعتقد

نعلم جميعا أن الولايات المتحدة ستستضيف بعد أسابيع قليلة الدورة التاسعة عشرة للألعاب الأولمبية الشتوية في مدينة صولت ليك. ويحدونا الأمل أن تبرز الألعاب التي ستجري في أراضي أمريكا الجريحة نجاحا تاريخيا. وفي تلك المناسبة، سيطلق رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، والأمين العام، وأشخاص مرتبطون برئيس اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية، والعديد من الشخصيات العالمية الأخرى، نداء عالميا للتقيد بالهدنة الأولمبية. ونحن نؤيد ذلك النداء تأييدا مخلصا.

ونعتقد اعتقادا راسخا اليوم أنه عندما تنضم الأسباب الجديدة التي تسبب القلق للمجتمع الدولي إلى الصراعات العديدة قديمة العهد، فإن المبادرة المشتركة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للألعاب الأولمبية - التي ما فتئت تتجدد كل عامين على مدى ٢٨ عاما - تمثل فرصة للمتورطين في الصراعات كي يتكلم بعضهم مع بعض ويبدأوا حوارا أو يعيدوا إطلاق الحوار بينهم، ويرفضوا حوِّ الريبة العقيم الذي يعيشونه. إن توقيف القتال مجرد أسابيع قليلة كثيرا ما استخدم للبدء بتدخل إنساني حيادي ومتوازن لتمكين المبعوثين من الاجتماع مع المتحاربين في محاولة لإيجاد حلول لتراعاتهم. ويؤيد وفد موناكو كامل التأييد مشروع القرار الذي عرضه وفد الولايات المتحدة في هذا الشأن، ويشارك في تقديمه.

وفي مؤتمر قمة الألفية اعتمد رؤساء دولنا وحكوماتنا، أو ممثلوهم رفيعو المستوى، إعلانا أدبيا وأخلاقيا ذا أهمية كبرى دعوا فيه جميع الدول الأعضاء، فرادى ومجمعة، إلى التقيد بالهدنة الأولمبية الآن وفي المستقبل، وإلى دعم الجهود التي تبذلها اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية من أجل تعزيز السلام والتفاهم بين الشعوب.

رياضية رئيسية دولية من قبيل سباق السيارات فورمولا وان غران بري، ورالي مونتني كارلو للسيارات، ودورات كرة المضرب، ومباريات هرقل، وهي حدث سنوي يجمع أفضل الرياضيين في عالم الرياضة للمشاركة في مسابقات شتية، بما في ذلك سباق المراكب البخارية والشرعية، والغولف، والسباحة، فضلا عن كرة القدم وكرة اليد والكرة الطائرة وحتى لعبة البانك.

ولبعض تلك الأحداث جانب إنساني، مثل الحدث الذي جرى بتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر الماضي بمبادرة من السيد مايك باورز، منظم دورات الغولف الكبرى. وقد ألغيت الدورة لأنها كان مقررا عقدها مباشرة بعد مأساة ١١ أيلول/سبتمبر - التي وقعت قبل ثلاثة أشهر بالتحديد. وتحولت الدورة إلى عمل خير يجمع مبلغا كبيرا من المال في مزاد علني لأسر الإطفائيين وأفراد الشرطة وعمال الإغاثة في مدينة نيويورك الذين سقطوا ضحايا ذلك الهجوم. ولقد سلّم ولي العهد، صاحب السمو ألبرت، رئيس وفد موناكو إلى الجمعية العامة وعضو اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية، المبلغ الذي جُمع إلى عمدة نيويورك في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر.

علاوة على ذلك، تجري في موناكو كل عام أحداث رياضية ودية عديدة يدفع ريعها إلى جمعيات الإحسان أو الأعمال الخيرية. وفي هذا الصدد، واستجابة لنداء الرئيس بوش، أود أن أقول إن موناكو تحيي اليوم ذكرى ضحايا ذلك الهجوم المروع. وسيعزف النشيدان الوطنيان للولايات المتحدة وموناكو في احتفال للصلاة والتذكّر. وبالمثل، وفي تذكّرنا لهذا الهجوم المروع والوحشي، لا يسعنا أن ننسى أن الإرهاب سبّب في الماضي خسارة فادحة أيضا للحركة الأولمبية، عنيت دورة الألعاب الأولمبية الخزنة في ميونيخ.

زيادة نشر روح الحرية والتسامح في جميع أنحاء العالم مثلما يجسدها جوهر المثل الأولمبي الأعلى؛ لأن البشرية ينبغي لها في هذه الأوقات العصيبة، عقب الأعمال الإرهابية المقيتة في ١١ أيلول/سبتمبر، أن تتطلع إلى فكرة الروح الأولمبية والهدنة الأولمبية كبديل للحرب والدمار والتهجم على الحضارة الذي هو هدف الإرهاب.

وآخر مظهر لتصميمنا على أن نصبح جسرا للسلام في منطقتنا الحساسة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وعلى أن نصبح وطنا يعمّه الوئام والتفاهم بين جميع الطوائف التي تعيش على الجزيرة، هو الاقتراح الذي تقدم به الرئيس كليريدس بجعل قبرص متروعة السلاح.

في هذه المناسبة الحليّة، نجدد نداءنا لقبول هذا الاقتراح ونعرب عن أملنا في إقرار تسوية عادلة ودائمة وفقا لقرارات الأمم المتحدة، كيما تتمكن قبرص من المشاركة في دورة الألعاب الأولمبية المقبلة دولة متحدة تعيش في سلام، بفريق يضم أفضل الرياضيين القبارصة بصرف النظر عن خلفياتهم.

وشعب قبرص يشعر برضا كبير عن قرار اللجنة الأولمبية الدولية بإقامة دورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠٠٤ في اليونان، مهد الحركة الأولمبية، ويسرنا بشكل خاص السرعة التي يتم بها التحضير لإقامة هذه الدورة. ونتطلع إلى نجاح دورة أثينا ٢٠٠٤، ونحن على ثقة بأن المثل الأعلى الأولمبي سيتحقق، مما سيفتح فصلا جديدا في تاريخ الحركة الأولمبية. كما نود أن نعرب عن تمنياتنا لدورة الألعاب الشتوية في صولت ليك سيتي بكل النجاح، وعن تقديرنا للجنة المنظّمة.

في الختام أود أن أعرب عن تقديرنا للجهود الكبرى التي تبذلها اللجنة الأولمبية الدولية لبث هذه المثل لدى الشباب، مما يضمن عالما أفضل وأكثر إنسانية.

والألفية الجديدة التي أمل العديد من الرجال والنساء أن تكون ألفية يعمها السلام والفرح، هي اليوم ألفية يسودها الشك والتشاؤم. وإذا كان الشك تمهيدا للأمل، حينئذ فإن التشاؤم الذي يبعثنا عليه كل شيء اليوم ليس سوى شعور زائل، شعور يمكن تبديده بوميض من الأمل. وبوسع الهدنة الأولمبية المقترنة بالدورة التاسعة عشرة للألعاب الأولمبية أن تكون وميض الأمل ذاك.

**السيد زاخيوس (قبرص) (تكلم بالانكليزية):** أود في البداية أن أعرب عن ارتياح وفد بلادي للعدد الكبير من البلدان التي قدمت مشروع القرار الحالي. فهذه رسالة واضحة عن الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على المثل الأولمبي الأعلى. ويتمثل التحدي الكبير الآن في اتخاذ الخطوات العملية الأولى نحو تحويل التقييد بالهدنة الأولمبية إلى واقع.

المثال الأولمبي الأعلى والهدنة الأولمبية تعبيران عن توفيق البشرية إلى السلام والتفاهم والمصالحة، وإلى الفكرة النبيلة المستندة إلى التمييز على أساس المنافسة الشريفة. وفي السعي إلى التفوق، يتساوى كل رياضي مع الآخر، ويكون الفوز نتيجة القدرة والتدريب والعمل الدؤوب والمثابرة. والتمييز إزاء بلد أو شخص على أساس العرق أو الدين أو السياسة أو الجنس أو خلاف ذلك لا يتماشى مع الروح الأولمبية. والمهم تعزيز التمسك بالأخلاق الأولمبية، لا سيما ضرورة حوض المباريات بتزاهة. وفي ذلك السياق، يتعين الإشادة بالجهود الرامية إلى منع استعمال المخدرات المحظورة وغيرها.

وقبرص، البلد الصغير، تنتهج منذ إنشائها سياسة خارجية ناشطة تقوم على مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وهي مبادئ تتطابق مع المثل الأولمبي الأعلى وتقتيد به تماما. ويتحتم علينا الآن أكثر من أي وقت مضى

وبالنسبة لشعب إسرائيل، لا يمكن فصل فكرة الألعاب الأولمبية عن ذكرى العمل الإرهابي الفظيع الذي لطخ دورة ميونيخ سنة ١٩٧٢. ففي تلك الدورة، تمكن قناصة من مجموعة أيلول الأسود الإرهابية من اقتحام القرية الأولمبية متنكرين كرياضيين وقتلوا ١١ رياضيا ومدربا إسرائيليا.

وهذا العمل المشين من أعمال القتل والإرهاب لم يسبق له مثيل في تاريخ الألعاب الأولمبية، وهو يجسد النقيض للمثل الأولمبي الأعلى تماما. فبدلا من أن تسمو الألعاب الأولمبية على السياسات والصراعات، استخدمت هذه الألعاب أداة للتعبير عن الكراهية وارتكاب أعمال القتل. وهذه الوصمة في تاريخ الألعاب الأولمبية يجب ألا تنسى بينما نسعى لضمان أن تعمل تلك الألعاب في المستقبل على تعميق التفاهم والتسامح والاحترام والسلام.

وتؤكد إسرائيل مجددا على دعمها للأهداف السامية لمشروع القرار هذا ولمراعاة الهدنة الأولمبية. إن الألعاب الأولمبية تمثل واحدا من الأحداث العالمية بحق، ومن ثم، فهي توفر لنا فرصة استثنائية لتركيز الاهتمام العالمي واستخدام حسن النية الذي تثيره هذه الألعاب لبناء عالم أكثر سلاما ووثاما.

**السيد غوناريس (اليونان) (تكلم بالانكليزية):**  
يشرفني أن أتكلم عن مشروع القرار المعروض في الجلسة العامة اليوم في إطار البند ٢٣ من جدول الأعمال، المعنون "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي".

إن مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة، البلد المضيف لدورة الألعاب الأولمبية لسنة ٢٠٠٢ التي تقام في صولت ليك سيتي، يدعو جميع الدول الأعضاء إلى إعلاء المثل الأولمبي، ومراعاة الهدنة الأولمبية وإحياء التقليد

**السيد يعقوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية):** تعتر حكومة إسرائيل بدعمها لمشروع القرار المعنون "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى".

وترى إسرائيل أن التنافس الرياضي في إطار من روح الاحترام المتبادل والعدالة والروح الرياضية طريقة مثالية لتعزيز حسن النية والعلاقات الطيبة بين الشعوب. والقيم الرياضية قيم دولية تتجاوز الحدود الوطنية وتوفر وسيلة يمكن من خلالها للشعوب المختلفة أن تتفاعل وأن يفهم بعضها بعضا بشكل أفضل.

والألعاب الأولمبية، وهي الحدث الرياضي الأول على مستوى العالم، كانت دوما إحدى نقاط الالتقاء بين الأمم التي تفرق بينها السياسة أو الجغرافيا. وفي هذا الصدد، نؤيد مراعاة الهدنة الأولمبية، بوصفها تعبيرا عن تطلعاتنا المشتركة إلى السلام والمصالحة، ونأمل أن تتكاتف جميع الدول الأعضاء لضمان أن يسود السلام والأمن خلال فترة الألعاب.

لقد حاولنا في منطقتنا تسخير قوة الرياضة لإقامة العلاقات وبناء الجسور عبر مياه الصراع الخالكة الظلام. ونأمل أن يستمر تطور هذا النوع من المنافسات وأن يتوسع في المستقبل.

ولإسرائيل تاريخ طويل من المشاركة في التنافس الرياضي الدولي. فكل أربع سنوات، يجتمع الآلاف من الرياضيين من جميع أنحاء العالم في دولة إسرائيل، للمشاركة في دورة ألعاب مكابيا، التي تحمل اسم وروح المكابيم، الذين يحتفل الشعب اليهودي بتراثهم في هذا الوقت، أثناء الهانوكاه، أو مهرجان النور. ويجسد هذا الحدث الذي يعقد كل أربع سنوات، ويرجع تاريخه إلى سنة ١٩٣٢، أفضل مظاهر الثقافة والرياضة اليهوديتين، كما يمثل تجربة لا تنسى للمشاركين والمتفرجين على حد سواء.

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، قام رئيس اللجنة الأولمبية الدولية خوان أنطونيو سامارانث ووزير الخارجية في اليونان، السيد جورج بابانديرو، بافتتاح مركز أثينا الدولي للهدنة الأولمبية. ويعد هذا المركز، الذي أنشئ في امتثال تام لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مشروعاً طموحاً للجنة الأولمبية الدولية، بالتعاون مع الحكومة اليونانية، بغية تعزيز وقف إطلاق النار دولياً أثناء الفترات التي تقام فيها الألعاب الأولمبية، بما يسمح ببناء الجسور بين الخصوم.

ومن دواعي الشرف العظيم لليونان أن تستضيف دورة الألعاب الصيفية لسنة ٢٠٠٤. إن عودة الألعاب الأولمبية في عام ٢٠٠٤ إلى اليونان، موطنها القديم، بعد أكثر من مائة عام على إحياؤها في عام ١٨٩٦، يوفر لنا فرصة لإثراء دورات الألعاب الأولمبية الحديثة من خلال استرجاع بعض المثل العليا المنسية للإغريق القديمة.

إننا نتطلع في مساعيها إلى تركيز الاهتمام، مرة أخرى، على البطل الرياضي بوصفه مركزاً لاهتمامنا ومقياساً لنجاحنا. وهدفنا هو تنظيم الألعاب الأولمبية لعام ٢٠٠٤، بصورة معاصرة وبأكثر الطرق كفاءة وأماناً، وفقاً للتقاليد الحقيقية، وبالقيم الأصلية المحسدة في المثل الأعلى الأولمبي.

ونسعى علاوة على ذلك، إلى تشجيع إقامة ألعاب أولمبية ثقافية - بحيث تكون حدثاً ثقافياً على نطاق عالمي يستهدف ربط الرياضة بالثقافة، ويأمل في توجيه رسالة قوية لثقافة الحضارات، حتى يكون منطلقاً للتعاون العالمي.

لقد تعهدنا، في عرضنا استضافة الألعاب، المساعدة في إحياء الهدنة الأولمبية، التي ستستغل في عصرنا لتشجيع الحوار والتصالح والبحث عن حلول دائمة للصراعات الدائرة حول العالم. وهذه الرسالة توقيتها مناسب في هذا العام أكثر من أي وقت مضى. ونهدف إلى التأكيد على أهمية قضايا

الإغريقي القديم المعروف باسم "إيكيتشيريا"، والذي يرجع تاريخه إلى القرن التاسع قبل الميلاد.

ومصطلح "إيكيتشيريا"، في اليونانية القديمة، الذي تعني ترجمته الحرفية "مسك الأيدي"، يشير إلى وقف القتال وهيئة الظروف المؤاتية من أجل السماح للرياضيين المشاركين في الألعاب الرياضية، فضلاً عن أقاربهم وآلاف الحجاج العاديين، بالسفر، دون أن يعوقهم الخوف، لحضور الألعاب الأسطورية في سلام، والعودة بعد ذلك إلى مدتهم الأصلية في سلام وأمان.

الهدف من حركة الهدنة الأولمبية أبعد أثراً من ذلك. فهي يمكن أن تصبح عنصراً إيجابياً للتقارب الدولي وأداة مفيدة للعمل الدبلوماسي. ففي كل أمة وكل مجتمع أو ثقافة أو دين يعترف بأن الألعاب الأولمبية هي الحدث الرياضي الأكبر في عالمنا، وهي مهرجان رياضي وثقافي فريد من شأنه أن يعزز القيم التي نود أن تسود في قريتنا العالمية.

وفي هذا الصدد، نرحب بالإعلان المشترك للبابا يوحنا بولس الثاني وغبطة الأسقف كريستودولوس، كبير أساقفة أثينا وسائر اليونان:

"يسرنا أن نضم صوتنا إلى الأصوات العديدة التي انطلقت في جميع أنحاء العالم معربة عن الأمل، بمناسبة دورة الألعاب الأولمبية التي تقام في اليونان سنة ٢٠٠٤، بإحياء التقليد الإغريقي القديم لمراعاة الهدنة الأولمبية، التي يتعين بموجبها وقف كل الحروب والكف عن الإرهاب والعنف".

واسمحوا لي أن أذكر الجمعية بأن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده أكثر من ١٥٠ من رؤساء الدول والحكومات، في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ قد تضمن فقرة عن ما للهدنة الأولمبية من إسهام في تعزيز السلام والتفاهم المتبادل.

المعقودة في عام ٢٠٠٠، استولت ٧ بلدان فقط من العالم المتقدم على ٥٠ في المائة من الأوسمة الذهبية المتنافس عليها.

وهذا الأمر لا يثير دهشتنا، حيث أن الرياضة تحتاج إلى موارد مالية من أجل إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لتطويرها، وأن البلدان النامية لا تتوفر لديها هذه الموارد. فالموارد الشحيحة المتاحة لها حاليا يجب أن تخصص للقضاء على الفقر والجوع وسوء الأحوال الصحية ومشاكل أخرى عديدة تنتهك أبسط حقوق الإنسان الأساسية: الحق في الحياة والحق في التنمية.

ومن المؤسف كذلك أن بعض هذه الأوسمة يفوز بها رياضيون موهوبون من بلدان لا تتوفر لديها منشآت أو موارد رياضية أو مدربين رياضيين لتنمية الرياضة وأن هؤلاء الأبطال ليس أمامهم سوى سلوك طريق الرياضة المهنية المدرة للربح والتنافس تحت رايات أخرى. ويدين وفد كوبا هذه الممارسة، التي تتزايد يوما بعد يوم، مع الأسف. وفي الوقت نفسه، ندعو الاتحادات الرياضية الدولية إلى اتخاذ التدابير اللازمة للحد من شراء وبيع المواهب الرياضية، مما يفسد ويلوث نقاوة طهارة الرياضة ويضر بالمثل الأعلى الأولمبي الذي نريد تشجيعه. ويلزم أيضا تشجيع الأمانة والنزاهة بين المسؤولين والحكام الرياضيين واعتبار أي حالة فساد جريمة خطيرة في حق الروح الأولمبية.

ويتمثل انتهاك آخر للمثل الأعلى الأولمبي في المبالغ المالية الهائلة المحيطة حاليا بالتنافس على استضافة الألعاب الأولمبية، وعلى تنظيم هذه الألعاب أساسا. إن استضافة الألعاب الأولمبية يجب أيضا أن تكون حقا تتمتع به البلدان الفقيرة وألا تكون حكرا على الأغنياء جدا. وفي هذا الصدد، تكرر كوبا تأكيد تطلعها إلى استضافة الألعاب الأولمبية في المستقبل القريب. فسجلنا الرياضي يرر هذا التطلع.

الحوار والتسامح والتفاهم، واحترام الثقافات والأديان والحضارات والتعاون فيما بينها. فهذا هو التحدي الذي نواجهه كل يوم. بموجب ميثاق الأمم المتحدة: تعزيز المسائل التي توحد بيننا وممارسة الحوار بشأن المسائل التي تفرق بيننا. وعلينا أن نفتح سبل الاتصال ونشجع الحوار بين الذين لا يمارسونه بالفعل.

أود أن أعرب عن تقديرنا لبعثة الولايات المتحدة على تقديم مشروع القرار هذا وأن أتوجه بشكرنا الصادق إلى الوفود التي اشتركت في تقديمه. وأؤكد أن رسالة السلام والتصال الناشئة عن مشروع القرار المذكور تبعث فينا الأمل والتصور لتحقيق أهدافنا المشتركة.

**السيد ركيخو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية):**

لا شك أن الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي يساهمان في زيادة التفاهم والتواصل، فضلا عن تطوير وتوثيق عرى الصداقة والأخوة بين الشعوب. مما لا عنى عنه في تعزيز السلام والتعاون بين الأمم وتقدم الجنس البشري في ونام.

وفي هذا الصدد، نولي أهمية خاصة للالتزام "بالهدنة الأولمبية" من أجل وقف جميع أعمال القتال خلال الألعاب الأولمبية، والسعي، من خلال الحلول السلمية، إلى تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وغاياته. فهذا هو الأساس لإقامة عالم أفضل يسوده السلام، من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي. بيد أن هناك عوامل كثيرة تتعارض مع هذا الهدف، في الوقت الراهن.

ويمكن ملاحظة الآثار السلبية المتزايدة للعولمة النيوليبرالية في مجال الرياضة أيضا، في الوقت الحالي، حيث اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ويكفي رقم واحد لتأكيد هذا التفاوت: ففي الألعاب الأولمبية الأخيرة

الفقرة الثانية من ديباجة ذلك القرار. وقد ألغى هذا المفهوم الذي لا غنى عنه من مشروع القرار المعروض حاليا على الجمعية العامة.

ويأسف وفد كوبا أيضا لإلغاء مضمون الفقرة ٢ من منطوق القرار ٣٤/٥٤، الذي يحث الدول الأعضاء على

”أن تبادر إلى التقيد بالهدنة الأولمبية، فرادى وجماعات، وإلى العمل على التسوية السلمية لجميع الصراعات الدولية بالطرق الدبلوماسية طبقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه“.

وهذا المفهوم بالغ الأهمية في عالم تنفشى فيه الصراعات الدولية ويتعرض فيه السلام للخطر، على نحو متزايد.

وكما قال الرئيس فيديل كاسترو، فإن الرياضة تمثل رفاهة الشعوب، وجودة نوعية الحياة، والصحة، والسعادة والشرف لديها، وربما تكون هي أكثر الأدوات فعالية لمكافحة الميول الإجرامية، والمخدرات والعديد من الرذائل الأخرى التي تعاني منها المجتمعات الحديثة.

والعولمة في مجال الرياضة ينبغي أن تكون عولمة للتعاون، والاحترام والإنصاف، لا عولمة المظالم وأوجه التفاوت. وعلى ذلك الأساس، ستمكن من التقدم صوب تحقيق المثل الأولمبي الأعلى الحقيقي.

**السيد لينغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية):** يرحب وفد جمهورية بيلاروس بمشروع القرار الذي عرضته الولايات المتحدة في إطار البند ”بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي“. ومناقشة هذا الموضوع في الجمعية العامة تمثل فرصة نادرة لكي تستخدم الأمم المتحدة الإمكانية الكاملة للمجتمع الدولي في صون السلم والأمن الدوليين بتعبئة الموارد الرياضية وتحقيق هدفها الرئيسي - إنقاذ الأجيال الحالية والمقبلة من ويلات الحرب.

لقد تمكن بلدنا الصغير، بالرغم من الحصار الإجرامي الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ ٤٢ سنة، أن يبدأ هذا القرن بآلاف المنشآت الرياضية التي يمارس فيها ١,٥ مليون من مواطني كوبا الألعاب الرياضية أو الرياضة البدنية، تحت إرشاد متخصصين، كما يمارسها ما يزيد على مليونين من الأطفال والمراهقين والطلاب مع مدرسي التربية البدنية والرياضة، والرجال والنساء من كبار السن، والحوامل وفئات أخرى من المواطنين الذين يرون أن الرياضة تمثل الصحة والعمر الأطول.

الرياضة، في كوبا، تعلّم مجاناً، مما يحقق أملنا في كفاءة الرياضة كحق من حقوق الشعب. وتعمل كوبا على دعم الرياضة في بلدان العالم الثالث، كما تبين من افتتاح المدرسة الدولية للتربية البدنية والرياضة، هذا العام في هافانا، حيث يدرس الشباب من نحو ٥٠ بلداً من بلدان الجنوب من أجل التخرج كفنيين مؤهلين في فروع الرياضة البدنية المختلفة. ويسعدنا أيضاً أن نؤكد أن نحو ٨٠٠٠ من المتخصصين والمدرسين الرياضيين من كوبا قدموا الخدمات في عشرات من البلدان التي تنافس أبطالها الرياضيون مع أبطالنا وفازوا في هذه المنافسات.

ويضم وفد كوبا صوته إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار المعنون ”إقامة عالم أفضل يسوده السلام من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي“ لأننا نرى أنه نص مقبول ومفيد نقر مضمونه ونؤيده تماماً. غير أن وفد كوبا لم يشترك في تقديم مشروع القرار، كما فعل في الماضي، لأننا نرى أنه، رغم كونه نصاً إيجابياً، فإنه يمثل تراجعاً عن القرار ٣٤/٥٤ المتخذ بتوافق الآراء، لنفس الغرض، في عام ١٩٩٩.

وترى كوبا أن الهدنة الأولمبية تدعو إلى ”وقف جميع أعمال القتال خلال الألعاب الأولمبية“، كما تؤكد

وبيلاروس لديها هياكل أساسية رياضية مؤسسة جيداً تتألف من ٢٢٥ مدرج ألعاب رياضي، و ٢٤ مركزاً رياضياً، و ٢٢٢ حوض سباحة عمومياً، و ٦٨٧ نادياً رياضياً، والعديد من مراكز التدريب الأولمبية، والقصور الرياضية، وساحات التنس، وقصور رياضة الترحلق على الجليد وأكثر من ٩٠٠٠ من الميادين الرياضية المفتوحة. وبيلاروس بلد صغير، ولكن العديد من أبناء شعبنا يمارسون كل أنواع الرياضة، ويشارك حوالي ٨ في المائة من مجموع سكاننا في نوع من الرياضة.

وخلال الدورة الأولمبية للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٠، أحرزت الأفرقة الرياضية البيلاروسية ٢٤٧ ميدالية أولمبية، تشمل ٥٣ ميدالية ذهبية. وفي دورة الألعاب الأولمبية السابعة والعشرين، في سيدني، فازت بيلاروس بثلاث ميداليات ذهبية، وثلاث ميداليات فضية و ١١ ميدالية برونزية، حاصلة بذلك على المرتبة الخامسة عشرة بين جميع الأفرقة المشاركة في الألعاب. وفاز فريق ألعاب القوى البيلاروسي بميدالية ذهبية في البطولة العالمية التي نظمت مؤخراً في بروكسل، بلجيكا.

وبيلاروس حالياً عضو في لجنة تطوير الرياضة التابعة لمجلس أوروبا واللجنة الأوروبية التابعة للمؤتمر الأوروبي الرياضي، وانتخبت في اللجنة الحكومية الدولية للتربية البدنية والرياضة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ويمثل أعضاء لجنتنا الأولمبية الوطنية بيلاروس في رابطة اللجان الأولمبية الأوروبية، وفي المنظمة الرياضية الأوروبية غير الحكومية ورابطة اللجان الوطنية الأولمبية التابعة لرابطة الدول المستقلة.

وقد ابتدرت جمهورية بيلاروس مؤخراً اعتماد توصيات لتيسير إنشاء نظام تأشيرات للوفود الرياضية، بما في ذلك فكرة المشاركة في الأحداث الرياضية الكبرى في أوروبا

منذ عهود قديمة ظلت الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي جزءاً أصيلاً من عملية السلام والتقدم. ونحن واثقون بأن هذا التقليد العريق يجب أن يحافظ عليه وأن يعزز في القرن الحادي والعشرين. وإعلان الألفية، الذي اعتمده رؤساء دولنا وحكوماتنا في عام ٢٠٠٠، يحدد بوضوح الهدف التالي:

”مراعاة الهدنة الأولمبية، على أساس فردي وجماعي، في الحاضر والمستقبل، ودعم اللجنة الأولمبية الدولية فيما تبذله من جهود لتعزيز السلام والتفاهم بين البشر من خلال الرياضة والمثل الأولمبية“. (القرار ٢/٥٥، الفقرة ١٠)

وفي هذا السياق، تؤيد جمهورية بيلاروس التنسيق بين اللجنة الأولمبية الدولية ومستشار الأمين العام لشؤون الرياضة والتنمية والسلام حتى يمكن استخدام الرياضة للمصالحة بين المجتمعات في حالات الصراع أو ما بعد الصراع، واعتبارها جزءاً أساسياً من العملية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والترويج لثقافة السلام والوئام، لا سيما بين الشباب. وجميع برامج الأمم المتحدة التي تركز على هذا الهدف ستحظى بالدعم الكامل من حكومة بيلاروس.

وبيلاروس، التي أصبحت مؤخراً عضواً مندمجاً اندماجاً كاملاً في المجتمع الدولي، ترى أن الوظيفة الاجتماعية للرياضة والتربية البدنية جزء لا يتجزأ من عملية إقامة دولتنا القومية. ونراها أيضاً وسيلة لصون العلاقات الودية والشراكات مع كل بلدان العالم الأخرى. والرياضة والثقافة البدنية يمثلان إحدى أولويات سياسة بيلاروس، لأنهما تساعدان على حل المشاكل الاجتماعية، خاصة بتوفير العناية الصحية للأطفال، والمراهقين، والطلبة وجميع المواطنين الآخرين في بلدنا.

أصلها إلى معاهدة أدت إلى ظهور مفهوم الهدنة المقدسة، توقفت بموجبها الصراعات في عالم الإغريق خلال فترة الألعاب.

ووفقا لإعلان الألفية، يدعو بلدي الدول الأعضاء إلى

”مراعاة الهدنة الأولمبية، على أساس فردي وجماعي، في الحاضر والمستقبل، ودعم اللجنة الأولمبية الدولية فيما تبذله من جهود لتعزيز السلام والتفاهم بين البشر من خلال الرياضة والمثل الأولمبية“.

ويمكن أن تعتبر الألعاب الأولمبية أداة دبلوماسية تعزز جهود الأمم المتحدة في مجال تعزيز السلم. وتتطوي الألعاب على نفس مسعى المنظمة - من أجل التعاون، والتفاهم والتفاعل المثمر - الذي يؤدي إلى الحوار واتخاذ المبادرات بشأن عدد كبير من القضايا. لقد ولى العهد الذي كانت تعتقد البلدان فيه، لأي سبب كان، أنها يجب أن تقاطع الألعاب. فاليوم تشارك جميع البلدان وتتنافس جنبا إلى جنب. وكان مما يسر النفس مشاهدة رياضيي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا يسرون معا خلال الألعاب الأسترالية في عام ٢٠٠٠.

ويؤمن وفدي بقوة بأن الرياضة تؤدي دورا حاسما وتفاعليا في تعزيز عالم أفضل وينعم بقدر أكبر من السلام. وإن التفاعل بين الرياضيين يؤدي إلى تعزيز التفاهم فيما بين الثقافات وتشجيع أساليب الحياة الصحية بين أجيال الشباب، بالإضافة إلى تحقيق المثل الأعلى الأولمبي على نطاق أوسع.

ويشعر وفدي بالتشجيع جراء المساعي المشتركة التي ظهرت بين اللجنة الأولمبية الدولية والأمم المتحدة.

بدون الحصول على تأشيرة. وعقب مبادرة اليونسكو قدمت بيلاروس اقتراحا بشأن موضوع ”التربية البدنية والرياضة كوسيلة للتنمية الاجتماعية“. وعلاوة على ذلك، بما أن بيلاروس نشيطة في ميادين الثقافة البدنية والرياضة وإعداد التشريعات ذات الصلة، أصبح لدينا الإطار اللازم لإنشاء نظامنا الوطني للتربية البدنية والرياضة.

والتحديات والمخاطر العالمية التي تواجه البشرية اليوم تقتضي استجابة عالمية وشاملة. ويجب أن نستكشف جميع الوسائل المتوفرة لدى المجتمع الدولي لتحقيق السلم، والرياضة وسيلة قوية لمساعدتنا على المضي نحو تحقيق ذلك الهدف. والألعاب الأولمبية التي جرت في سيدني، على عتبة الألفية الجديدة، أكدت من جديد الاعتماد المتبادل الوثيق بين الرياضة والسلم، وهو ذو أهمية خاصة بالنسبة لنا اليوم وفي المستقبل. وستبذل جمهورية بيلاروس قصارى جهدها لتعزيز هذه العلاقة.

**السيدة فاسالو (مالطة) (تكلمت بالانكليزية):**

يشرف وفدي أن يخاطب الجمعية بشأن البند ٢٣ من جدول الأعمال المعنون ”بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى“.

يود وفدي أن يعرب عن تقديره للولايات المتحدة على عرضها مشروع قرار هذه السنة بصفتها البلد المضيف للألعاب الأولمبية الشتوية لعام ٢٠٠٢، التي ستعقد في صولت ليك سيتي. ونحن بإعادة تأكيد دعمنا لروح مشروع القرار هذا، إنما نعرب بسرور عن تقديرنا لما حظي به من عدد كبير من المتبنين.

وبصرف النظر عن كون الألعاب الأولمبية عرضا للمنافسة الرياضية، والمهارة وقوة الاحتمال، فإنها غنية بالمغزى الرمزي الذي له من الأهمية اليوم مثلما كان له قبل قرون مضت في اليونان القديمة. ولنتذكر أن الألعاب يعود

ويعتقد وفدي بأن كل رياضي، ناجح أو غير ناجح، يمكن أن ينظر إلى اشتراكه بعين الرضا لكونه ساهم في تحقيق عالم أفضل. وختاماً، يود وفدي أن يعرب عن الأمل في أن تمثل رحلة الشعلة الأولمبية منارة للجنس البشري في سعيه لتحقيق النية الحسنة والسلام.

#### الآنسة كراولي (استراليا) (تكلمت بالانكليزية):

تود استراليا أن تعرب عن سرورها لتأييد مشروع القرار والنداء الرئيسي الذي يرد فيه إلى جميع الدول الأعضاء لبناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي وبوضع الهدنة الأولمبية موضع التنفيذ أثناء فترة الألعاب.

ومن الواقعي ملاحظة وجود العديد من مناطق الصراع في العالم التي ليس فيها أي فرصة لتنفيذ المبادئ الواردة في مشروع القرار هذا. ومن المهم على حد سواء، أننا نؤيد تأكيد مشروع القرار على مبادئ الصداقة والتعاون الدولي، والدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به الألعاب الأولمبية، والرياضة بشكل أعم، في المساعدة على تعزيز قيام مجتمعات محلية سلمية ومنتجة وصحية. بما يتجاوز الألعاب الأولمبية.

إن استراليا عضو نشيط وملتزم في الحركة الأولمبية. ونحن إحدى الدولتين الوحيدتين اللتين تنافستا في كل مهرجان من المهرجانات الأولمبية الصيفية الحديثة. ونفخر أيضاً باستضافتنا للألعاب الأولمبية الصيفية مرتين الأولى في ميلبورن عام ١٩٥٦ والثانية في سدي عام ٢٠٠٠.

وبما أنني نشأت في ميلبورن في الخمسينات، فإنني أتذكر جيداً الفخر والحماس اللذين أحسنا بهما مدينتنا وأمتنا في استضافة الألعاب الأولمبية الرابعة عشرة. وقد ساعدت تلك الألعاب من نواح عدة، على جلب العالم إلى استراليا وجلب استراليا إلى العالم - في فترة هامة كنا نستقبل

ويؤكد تنظيم الألعاب كذلك أهمية التصدي لمعالجة مسائل التنمية وحماية البيئة والتعليم والقضاء على الفقر ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بالإضافة إلى مكافحة إساءة استعمال المخدرات والعنف وجنوح الأحداث، التي تظهر بشكل بارز في جدول أعمال الأمم المتحدة.

وتقدم الألعاب الأولمبية لأجيال الشباب أمثلة حية تروج لأساليب الحياة الصحية. ويعتبر بعض الرياضيين ممثلين للأقليات العرقية واشتراكهم يمثل خطوة مهمة نحو قبول الأقليات العرقية والاعتراف بالمساهمة التي تقدمها إلى بلدانها. ويتجاوز اشتراك هؤلاء الرياضيين القوة البدنية والأداء؛ فهو يمثل أيضاً الشجاعة والقيمة العالمية المتأصلة في جميع الشعوب والثقافات.

وتشير الهدنة الأولمبية أساساً إلى توقف الحرب بين البلدان والشعوب الأطراف في الصراع المسلح على الأقل مدة الألعاب. ويقع على عاتق الأمم المتحدة التزام بتعزيز هذا المفهوم بما يفرضي إلى موقف يستند إلى الفعل أكثر منه إلى رد الفعل. ويمكن أن يساهم المجتمع الدولي من خلال تحسين التفاهم بين الأمم، في القضاء على شرور الحرب.

إن الألعاب الأولمبية تروج لثقافة السلام. وتفخر لجنة بلادي الأولمبية في هذا الصدد، بمشاركتها في حشد جميع منظمات الألعاب الرياضية الدولية واللجان الأولمبية الوطنية لاتخاذ إجراءات ملموسة على الصعيد العالمي والوطني والمحلي للترويج لثقافة السلام وتعزيزها بالاستناد إلى روح الهدنة الأولمبية.

إن المشاركة ليست من أجل الفوز بالأوسمة؛ فالفوز ليس كل شيء. وبالرغم من أن المنافسة بطبيعتها تولد درجة من التعطش إلى النجاح، فإن فكرة المساهمة في بناء عالم سلمي تتجاوز إلى حد بعيد أي اعتبار آخر.

وتتسم الألعاب الأولمبية بأهمية كبرى لأسباب أخرى. أولاً، تمثل الألعاب تمريناً رئيسياً على بناء القدرات في الدولة المضيفة، من الهياكل الأساسية المادية إلى النشاطات الثقافية الواسعة. ثانياً، يأتي الناس من أنحاء العالم لمشاهدة البراعة الرياضية، والمشاركة في الوقت نفسه، في مجتمع الدولة المضيفة وأنشطتها وثقافتها. ويجب أن يتسع نطاق المثل العليا الأولمبية بالضرورة حتى تشمل جميع هذه الفرص. ولقد علق الكثيرون، كما ذكرت آنفاً، بأن استراليا فعلت هذا بشكل رائع، بداية من الافتتاح إلى مراسم الختام. وقد ابتسمت استراليا وتألقت سدي.

وهناك نقطة ثالثة تتعلق بالطريقة التي تم فيها نقل أنباء الألعاب الأولمبية. ويتولى التلفزيون حالياً التغطية الرئيسية، ومن المخيب للآمال أن نعلم أن العديد من الدول تعطي تغطية قصيرة أو غير منصفة للألعاب، فلا تعرض أحياناً إلا الرياضيين الذين ينتمون إليها. إن الألعاب الأولمبية تمثل التفوق الدولي لا جنسية الرياضي ومشروع القرار هذا يعكس ذلك.

وأود أن أتكلم بإيجاز عن الجوانب الهامة الأخرى لمشروع القرار وهي: تأكيد على بعض المبادئ الأساسية التي تشاطرها الأمم المتحدة والحركة الأولمبية الدولية، والدور الذي يمكن أن تضطلع به الألعاب الرياضية في المساعدة على بناء مجتمعات محلية أقوى، من خلال التعليم وتبادل الشباب، على سبيل المثال.

وتلتزم استراليا منذ وقت طويل ببرامج تنمية الألعاب الرياضية الدولية من خلال الشراكات مع الحكومات والوكالات الرياضية واللجنة الأولمبية الدولية. وقد حظي العديد من هذه البرامج باعتراف خاص من اللجنة الأولمبية الدولية ومن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

فيها المهاجرين من العديد من الدول. وكانت تلك الألعاب الأولمبية تمثل حدثاً مهماً في حياة أمتنا، ومناسبة سلمية في سنة شاقة. وقد عرفت ألعاب ميلبورن باسم "الألعاب الصديقة"، بسبب إلهام شاب صيني - طالب، على ما أعتقد - كتب إلى لجنة التنظيم يقترح بأن يسير الرياضيون معا تحت علم اللجنة الأولمبية الدولية أثناء مراسم الختام، كرمز ومثال على حسن النية الدولية. وقد أصبحت تلك الممارسة جزءاً من جميع الألعاب منذ ذلك الحين، ولا تزال.

وبالمثل، نشعر نحن الاستراليين بفخر عظيم لنجاح الألعاب السابعة والعشرين في سدي عام ٢٠٠٠ - لا من حيث الأرقام فحسب، وإنما من حيث العديد من اللحظات البارزة الجديرة بالذكر: فقد دخلت كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية الملعب في مراسم الافتتاح تحت لافتة واحدة في ظل هدير التشجيع من ١١٠ ٠٠٠ من المشاهدين؛ وشارك أربعة رياضيين من تيمور الشرقية للمرة الأولى تحت العلم الأولمبي؛ وقامت كاثي فريمان، التي تنتمي إلى الشعب الاسترالي الأصلي، بإشعال الشعلة إيذاناً ببدء الألعاب.

وقد شهدت ألعاب عام ٢٠٠٠ أيضاً أوسع اشتراك من المتطوعين في التاريخ الأولمبي. وقد ظل العديد من أولئك المتطوعين حتى النهاية للمساعدة بالألعاب الأولمبية اللاحقة للمعاقين. وكان اشتراكهم، بقدر ما كان اشتراك الرياضيين والمسؤولين، يمثل الروح الأولمبية للنية الحسنة والتفاهم والصداقة - وبالتأكيد روح استراليا بأفضل طريقة ممكنة. كما اتسم متطوعونا بروح عالية من المرح، فأضحكوا الناس، حتى ولو لم يفهموا تماماً المرح الاسترالي، ويدعي العديد من التقديرات الموضوعية بأن الألعاب الأولمبية الاسترالية في سدي لعام ٢٠٠٠ كانت أفضل الألعاب طراً.

ان نقبل التحدي المتمثل في مشروع القرار هذا الذي يطالبنا بأن نخلف لهم عالماً أفضل.

**السيد موسامباشيمي (زامبيا)** (تكلم بالانكليزية):

أتشرف باسم الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية أن أتكلم بشأن البند ٢٣ من جدول الأعمال، المعنون "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأولمبية الأعلى".

عندما واجهت اللجنة الأولمبية الدولية مشاكل سياسية ووجهت نداءها في عام ١٩٩٢ من أجل الهدنة الأولمبية، طالبة الدعم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والكيانات السياسية، كانت منظمة الوحدة الأفريقية من أوائل الكيانات التي استجابت للنداء. ولقد نال النداء تأييد الدورة العادية الثامنة والخمسون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، التي عُقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٣، في القاهرة، بمصر، وصدق عليه مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات.

علاوة على ذلك، قدمت مصر في هذا الصدد، بصفتها رئيسة منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٩٣، مشروع قرارين في الجمعية العامة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. كان المشروع الأول بشأن الهدنة الأولمبية. وكان الآخر بشأن إعلان عام ١٩٩٤ السنة الدولية للرياضة والمثل الأولمبية الأعلى، إحياء للذكرى السنوية المائة للجنة الأولمبية الدولية، التي أُسست في عام ١٨٩٤. إن اشتراك ١٢١ دولة عضواً في تقديم مشروع القرارين كان دليلاً على الدعم الغامر الذي حظيت به دورة الألعاب الأولمبية من المجتمع الدولي. ويسعدني أن أعرب مرة أخرى، باسم البلدان الأفريقية، عن تأييدنا للهدنة الأولمبية.

وقد كنا ناشطين للغاية في مساعدة بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ على الاضطلاع ببرامج تنمية الألعاب الرياضية. وما فتئت هذه الأنشطة تركز على بناء القدرات في مجالات التربية البدنية وتطوير الشباب وإدارة الألعاب الرياضية. ونرى أن هناك مجالاً كبيراً أمام اللجنة الأولمبية الدولية لتوسيع عملها في هذه المجالات وإيجاد طرق جديدة لإكمال الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وحكومات الدول الأعضاء بالفعل، في مجالات الصحة والتنمية والتعليم.

وقد أدركت استراليا أهمية إتاحة الفرصة للشباب، الأمر الذي يسمح بنمو عملية اتخاذ القرارات وبناء الثقة والقدرة على التعلم، بالإضافة إلى تنمية المهارات البدنية. وترمي برامجنا إلى تحقيق اشتراك المجتمعات المحلية على نطاق واسع بالإضافة إلى التفوق لدى نخبة الرياضيين.

وعلى الرغم من أن مبادئ وأنشطة الأمم المتحدة تتجلى جيداً في هذا القرار، من المهم جداً أن تستغل الفرص التي تتيحها الألعاب الأولمبية ذاتها لوضع هذه المبادئ موضع التطبيق - فيما يتعلق بعدم التمييز في إتاحة الفرص الرياضية للمرأة بالإضافة إلى الرجل. وبوسعنا أن نلاحظ أن القرى الأولمبية قد أصبحت تمثل الأماكن التي تبني فيها صداقات دائمة ولا يتعرض أي فرد فيها للتمييز بسبب العرق أو الدين.

دورة الألعاب الأولمبية هي الساحة الأولى للشباب. إذ أن مهاراتهم وتدريبهم وعملهم الشاق وتفانيهم وتضحياتهم من أجل رياضتهم واعتزازهم بتمثيل دولتهم ونضالهم للتغلب على خيبة الأمل واحتفالهم بمسابقين آخرين هي بعض العناصر الحيوية في مشروع القرار هذا. ونحن الأكبر سناً، الذين يرهقهم التقدم في السن، يجب أن نتعلم من شبابنا وأن نوفر لهم الدعم اللازم. انهم المستقبل، ويجب

الأولمبية. وينسجم هذا مع قرارات الجمعية السابقة بمتابعة مقترحات ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وأخيراً، أود أن أثنى على اللجنة الأولمبية الدولية لجهودها الرامية إلى تعبئة شباب العالم من أجل قضية السلام.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): استمعنا الى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/56/L.47.

قبل المضي في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ تقديم المشروع أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديمه: الاتحاد الروسي، الأردن، باكستان، البحرين، تايلند، جزر القمر، جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، سورينام، قيرغيزستان، كندا، المملكة المتحدة، موريشيوس، الهند.

هل لي أن أعتبر ان الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/56/L.47 ؟

أُعتمد مشروع القرار A/56/L.47 (القرار ٧٥/٥٦).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من النظر في البند ٢٣ من جدول الأعمال.

**البند ٣٥ من جدول الأعمال** (تابع)

**دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة**

تقرير الأمين العام (A/56/499 و A/56/611)

مشروع القرار (A/56/L.46)

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنن لعرض مشروع القرار A/56/L.46.

وكما تتذكر الجمعية، فلقد أدرج مؤتمر قمة الألفية لرؤساء الدول والحكومات، الذي عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في إعلانه الختامي الفقرة التالية:

”نحث الدول الأعضاء على مراعاة الهدنة الأولمبية، على أساس فردي وجماعي، في الحاضر والمستقبل، ودعم اللجنة الأولمبية الدولية فيما تبذله من جهود لتعزيز السلام والتفاهم بين البشر من خلال الرياضة والمثل الأولمبية“. (القرار ٢/٥٥، الفقرة ١٠)

ولقد تعاونت اللجنة الأولمبية الدولية أيضا بشكل فعال جدا مع الجمعية العامة من خلال تنظيم موائد مستديرة للجان الأولمبية الوطنية التي كانت بلدانها، أو لا تزال، في حالات صراع في أفريقيا، في إطار السنة الدولية لثقافة السلام. وكانت زامبيا من بين البلدان المثلة في المؤتمر العالمي للعمل التطوعي الأولمبي والرياضي، الذي نظّمته اللجنة الأولمبية الدولية الشهر الماضي في نيويورك في إطار السنة الدولية للمتطوعين.

ومنذ عام ١٩٩٣ اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء ثلاثة قرارات إضافية بشأن الهدنة الأولمبية، قدمتها البلدان المضيفة للألعاب الأولمبية. وفي حقيقة الأمر، شاركت ١٨٠ دولة في تقديم القرار الذي قدمته استراليا واعتمدهت الجمعية العامة في ١٩٩٩، وكان ذلك عددا قياسيا في تاريخ الجمعية.

ولذلك أطلب إزاء هذه الخلفية اعتماد مشروع القرار هذا بشأن الهدنة الأولمبية، الذي قدمته الولايات المتحدة، بوصفها مضيفة دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في سولت ليك سيتي في شباط/فبراير ٢٠٠٢، بتوافق الآراء.

وأعتقد أن من واجبنا أن نشجع السلام والتفاهم بين البشر من أجل رفاهة المجتمع من خلال تشجيع التقيد بالهدنة

ومشروع القرار المعروض علينا هو حصيلة مفاوضات بناءة وثمررة. ومن ثم أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر لكل الوفود، التي ساعدت في إعداده على نحو إيجابي وبناء. وقد شارك في تقديم مشروع القرار فيما بعد ١١٤ وفدا.

ومنذ إصدار مشروع القرار A/56/L.46، أعربت الدول التالية عن رغبتها في المشاركة في تقديمه. وهي: الاتحاد الروسي، استراليا، إسرائيل، أفغانستان، ألمانيا، ألتينغوا وبربودا، إندونيسيا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بيلاروس، تايلند، جزر مارشال، جمهورية تزاينا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، سانت لوسيا، السلوفادور، سلوفاكيا، السويد، سيشيل، غامبيا، غانا، غرينادا، غيانا، فتزويلا، قبرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، ليريا، مالطة، مدغشقر، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، النيجر، نيكاراغوا، هولندا، اليابان، اليمن.

ونظرا لكثرة المشاركين في تقديم مشروع القرار فإنني مقتنع بأن مشروع القرار A/56/L.46 سيعتمد بتوافق الآراء.

**السيد دي لوكير (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):**

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا

**السيد أديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية):** يشرفني أن

أقدم مشروع القرار A/56/L.46 في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال، المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة" بالنيابة عن مقدميه.

وتذكر الجمعية أن المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة عقد في كوتونو بينن في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وبلغ عدد الوفود الحكومية التي حضرته ١١١ وفدا، فضلا عما يقرب من ٥٠ منظمة غير حكومية. وتشكل حقيقة الحضور الكبير في هذا المؤتمر دليلا واضحا على الأهمية التي تعلقها الدول على الديمقراطية وعلى توطيدها، كما تشهد أيضا على تطلع جميع الشعوب إلى إقامة نظام عالمي يرتكز على المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة تعزيز القانون، واحترام الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان، والتقدم الاجتماعي.

وإذ يضع مشروع القرار A/56/L.46 في اعتباره أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية والتنمية أمور مترابطة ويعزز بعضها البعض الآخر، فإنه يشجع الدول الأعضاء على تحديد الخطوات الممكنة التي يمكن اتخاذها لتعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ويطلب إلى الأمين العام فحص الخيارات الرامية إلى تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل توطيد الديمقراطية، بما في ذلك تعيين مركز تنسيق في هذا المجال.

ويثني المشاركون في تقديم مشروع القرار أيضا على حكومة منغوليا لقرارها استضافة المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في عام ٢٠٠٣. ونود أيضا أن ننوه بأن اليمن قد أعلنت عن نيتها استضافة أحد المؤتمرات المعنية بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

مركز التنسيق هذا هو دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتوطيد الديمقراطية ومساعدة آلية المتابعة للمؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسي في النهوض بالديمقراطية بفضل ما تتمتع به من نطاق عالمي وبما لديها من خبرة، ومن خلال برامجها المتعددة الجوانب. ولهذا يؤيد الاتحاد الأوروبي هذه المبادرة.

إن الديمقراطية ليست مثالا وهدفا معترف به عالميا فحسب، بل إنها حق أساسي للمواطنين. ولا تقتصر عملية الديمقراطية على إجراء الانتخابات فقط. فأى نظام ديمقراطي يتعين عليه أيضا أن يتيح للشعب - رجالا ونساء على قدم المساواة - إمكانية المشاركة الكاملة والفعالة في جميع مناحي المجتمع. وتعزيز المجتمع المدني يعد جزءا لا يتجزأ من الديمقراطية.

والديمقراطية هي أولا وأخيرا احترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، على النحو المكرس في الصكوك الدولية. ويعتبر التسامح واحترام التنوع، ومكافحة جميع أشكال التمييز بين الرجل والمرأة من العناصر الأساسية المكونة للديمقراطية.

الديمقراطية وسيادة القانون لا تنفصلان. والتدابير التي تدعم إرساء سيادة القانون - مثل تعزيز الحكم السديد؛ وسن القوانين وتطبيقها؛ والإجراءات والآليات التي تضمن التمثيل والخضوع للمساءلة وتحمي الأفراد ومجموعات الأفراد من التعسف والظلم؛ وضمان استقلال القضاء؛ وتدريب مسؤولي الدولة - كلها عناصر على جانب كبير من الأهمية في تعزيز الديمقراطية وترسيخها.

وترتبط الديمقراطية بشكل لا يمكن إنكاره بالتنمية المستدامة. ويهدف التحول الديمقراطي إلى إتاحة خيار أوسع

عن أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

واسمحوا لي في مستهل بياني أن أكرر تهنئة الاتحاد الأوروبي الحارة للأمين العام والأمم المتحدة على منحهما جائزة نوبل للسلام. وقد أصغينا باهتمام بالغ إلى الخطاب الذي ألقاه الأمين العام في مناسبة الاحتفال الرسمي بتسليم هذه الجائزة الرفيعة المستوى الذي أقيم بالأمس في أوصلو. وقد أعلن الأمين العام السيد كوفي عنان هناك أن النهوض بالديمقراطية هو أحد الأولويات التي يجب أن تميز عمل الأمم المتحدة في بداية هذه الألفية. ويشترك الاتحاد الأوروبي في هذه الرؤية وسيقدم دعمه الكامل للأمين العام من أجل تحقيقها.

وقد عقدت حتى الآن أربعة اجتماعات للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وعقد المؤتمر الرابع في كوتونو بينن في العام الماضي - وكان أول مؤتمر من نوعه تستضيفه القارة الأفريقية. وكانت المرة الأولى أيضا التي تدعى فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى المؤتمر وقد أظهر مؤتمر كوتونو أن هناك تأييدا متزايدا لتعزيز الديمقراطية في كل أنحاء العالم. وأكد المشاركون في المؤتمر من جديد على أن إرادة الشعوب هي الأساس لسلطة الحكومات وأن هذه الإرادة ينبغي أن يعرب عنها في شكل انتخابات حرة ونزيهة وتعددية تجرى بشكل منظم. وقد أدان المشاركون أيضا كل الأشكال المنافية للديمقراطية في الوصول إلى الحكم والبقاء فيه. وعلاوة على ذلك، فقد سلموا بأن التنمية والقضاء على الفقر هي عوامل للنهوض بالديمقراطية والحفاظ على تطورها.

وقد حوى إعلان كوتونو، الذي اعتمد في نهاية المؤتمر، توصيات تضمنت قيام الأمين العام بتعيين مركز تنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة. وسيكون الهدف من

الآخرين. والأمم المتحدة تظل المحفل المناسب خصيصا لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات لتعزيز الديمقراطية وترسيخها.

والثقافة الديمقراطية هي أفضل ضمان ضد الصراع والإرهاب، وهي تضمن التسوية السلمية والمنصفة للتزاعات. وخلال العقد الأخير، اعتمد عدد متزايد من البلدان عبر العالم نظاما ديمقراطيا. ورغم أن بعض هذه البلدان عادت بشكل مفاجئ إلى الحكم الاستبدادي أو انخرفت في صراعات أهلية أو إقليمية، فإننا نشعر بالتفاؤل، مادامت البلدان التي يستمد فيها ممثلو الشعب سلطتهم من انتخابات حرة، وديمقراطية وتعددية، صارت هي الأغلبية الآن في معظم أنحاء العالم.

**السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية):**

تعلق بنغلاديش أهمية خاصة على هذا البند من جدول الأعمال، إذ نعتقد أنه يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور فعال حقا في عملية التحول الديمقراطي في العالم. ويمكن أن تساعد أيضا في تعزيز الديمقراطيات وتوطيدها في جميع أنحاء العالم. وأود أن أسجل تقديرنا للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/56/499. ويوفر هذا التقرير نظرة شاملة على الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في هذا المضمار.

ويشني وفدي على حكومات الفلبين ونيكاراغوا ورومانيا وبنن لتنظيمها المؤتمرات الدولية الأربعة الأخيرة بشأن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وقد وفرت تلك المناسبات فرصة فريدة للبلدان المشاركة للتبادل الآراء والتجارب فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي. وعلى مدى السنوات الأخيرة، ساعدت هذه العملية على التقاء البلدان من كل القارات، وإن تباينت في تقاليدها وسعيها من أحل عالم ديمقراطي. وكان المؤتمر المنعقد في كوتونو أكبر

للسكان والمساعدة في إقامة بيئة اجتماعية-اقتصادية مؤاتية للتنمية.

والاتحاد الأوروبي يؤيد الجهود التي تبذلها الدول التي تنخرط في عملية التحول الديمقراطي، وسيواصل تأييد تلك الجهود. وإن ترسيخ الديمقراطية من أهم الأهداف المتوخاة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي وأيضا بالنسبة لسياسة التعاون التي تنتهجها الجماعة الأوروبية. فالاتحاد الأوروبي من خلال برامجها للتعاون يؤيد دولا ثالثة بغية المساعدة على التحول الديمقراطي في ميادين متعددة: تعزيز سيادة القانون، وبخاصة في مجال القضاء؛ والمشاركة الفعالة للسكان؛ وتدعيم المجتمع المدني؛ وتنمية ثقافة حقوق الإنسان. كما أن دعم الانتخابات يستأثر بنصيب كبير من الإسهام الشامل للاتحاد الأوروبي نحو تحقيق التحول إلى الديمقراطية والتنمية المستدامة في البلدان الثالثة.

ويتواكب حجم المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لدعم عملية التحول إلى الديمقراطية مع الزيادة المستمرة في عدد البلدان التي تلتزم بالعملية الديمقراطية. وقد خصص الجزء الرئيسي من الاعتمادات المتعهد بها، والتي بلغت قرابة ١٨٠ مليون يورو على مدى السنوات الخمس الأخيرة، لدعم تنظيم الانتخابات ومراقبتها. ومنذ صدور بيان المفوضية بشأن المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لإجراء الانتخابات ومراقبتها، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أصبحت السياسة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي بشأن الانتخابات أكثر تماسكا واتساقا.

لا توجد صيغة مسبقة أو معتمدة للديمقراطية. بل هناك أكثر من طريق إلى الديمقراطية؛ ويمكن لكل بلد أن يصل إلى الديمقراطية بطريقه الخاص وبالشكل الذي يناسبه. ولكن ذلك لا يعني أنه لا يمكن للدول أن تتعلم من تجارب

بدور أساسي نشط في دفع هذه العملية من خلال برامجها وأنشطتها المتعددة الأوجه.

نعلم جميعاً، أنه لا يوجد نموذج موحد مضمون للديمقراطية. والمؤسسات الديمقراطية يجب أن تنبثق من القيم الكامنة لمجتمع بعينه. وينبغي لها أن تعبر عن ثقافة الشعب وتاريخه وتجربته السياسية. ومن جهة أخرى، يجب على السلطات العامة أن تستمد قوتها من التأييد الشعبي المعبر عنه بحرية من خلال انتخابات دورية، دون تخويف، على أن تجري بمشاركة الجميع. مع ذلك، فإن إجراء الانتخابات بطريقة منظمة لا يمكن أن يعتبر نهاية العملية. فالنظام الديمقراطي يجب أن يوفر الفرص أيضاً للناس حتى يشاركوا مشاركة كاملة في كل جانب من جوانب حياتهم الاجتماعية - السياسية. وهذا يوضح الحاجة إلى تعزيز الصكوك الديمقراطية التي تسمح للناس بالمشاركة في تشكيل هذا التوافق الاجتماعي. والأمم المتحدة لها دور محدد في النهوض بهذه المبادئ ودعم العمليات الديمقراطية في نفس الوقت.

ووفدي يرى أن النهوض بالحكم الديمقراطي يمثل إحدى أهم الاستراتيجيات طويلة الأمد لمنع الصراع المسلح. والديمقراطية المتأصلة في ثقافة التسامح واحترام التنوع هي أفضل ضمان ضد الحرب والإرهاب. إن الاستبعاد الاجتماعي والتعصب وعدم الوصول المتكافئ إلى الموارد غالباً ما تكمن في لب الصراعات المسلحة. ويسعدنا أن هذا الموضوع حظى باهتمام خاص في المؤتمر الدولي الرابع بشأن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وتتفق مع الأمين العام في توصيته بدعم السلام من خلال التنمية الاجتماعية، وتحرير المرأة وتحسين تدفق التجارة والموارد المالية إلى البلدان النامية. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن الديمقراطية والحكم السديد يبرزان بين الشواغل الأساسية للوكالات الإنمائية.

دليل حتى الآن على تعمق الاتجاه العالمي نحو تعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخها.

صحيح أنه ليس هناك نظام للحكم يمكن أن يدعي الكمال، لكن الديمقراطية مقبولة على نطاق واسع بوصفها أفضل شكل للحكم عرفه العالم حتى الآن. والديمقراطية تحترم سيادة القانون، وتضمن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتجعل الحكومات مسؤولة أمام الشعب وتجعل عملية صنع القرار عملية شفافة. وبالنسبة لنا في بنغلاديش، فإن تجارب الماضي ووقائع الحاضر تدلل بوضوح شديد على أنه لا بديل عن الديمقراطية إذا كان لسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أن يدوماً.

التحول الديمقراطي عملية لبناء المؤسسات الديمقراطية التي تضمن الحكم السديد وسيادة القانون وتحترم حقوق الإنسان والانفتاح السياسي. والديمقراطية تتطلب أن تعمل المؤسسات الديمقراطية بشكل فعال وفي إطار من الشفافية والخضوع للمساءلة. وسيادة القانون هي دون شك العنصر الأساسي للديمقراطية. فهي تحمي الأفراد والمجموعات ضد التصرف التعسفي والظلم والقمع من جانب الدولة أو أي أطراف أخرى. مع ذلك، فإننا لن نغالي إذا ما شددنا على أهمية المجتمع المدني القوي، وثقافة حقوق الإنسان في ترسيخ الديمقراطية. ومما يشجعنا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة تضطلع بدور متزايد الحيوية في مجال الحكم السديد والتحول إلى الديمقراطية.

الديمقراطية والتنمية لا تنفصمان في سياق عالم اليوم. ونعتقد أن البلدان بدون الديمقراطية، لا تستطيع أن تحقق التنمية المستدامة. فالعملية الديمقراطية يمكن أن تساعد الدول بشكل فعال في مواجهة مشاكل التنمية والتعامل مع إمكاناتها في القرن الجديد. وتستطيع الأمم المتحدة أن تقوم

من النجاح بادية للعيان. وتمخض هذا أيضا عن انتخاب عدد من النساء البرلمانيات. واتسع نطاق تمثيل المرأة في الهيئات الحكومية.

ونحن نؤمن بالحق في التنمية في إطار نظام لحقوق الإنسان. لذلك فإنه تقرر إنشاء لجنة مستقلة معنية بحقوق الإنسان في بنغلاديش. وقد أخذت الحكومة أيضا بزمam المبادرة لإنشاء أمانة المظالم لكفالة الشفافية والخضوع للمساءلة في الحكومة. وفي سياق التنمية الاجتماعية، يلقى التعليم والرعاية الصحية الاهتمام على سبيل الأولوية. وقد اتسع نطاق الدور الذي يؤديه المجتمع المدني ومشاركته في جهود بنغلاديش من أجل التنمية والتحول الديمقراطي. بيد أننا نعترف بأنه ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله.

وبنغلاديش مقتنعة بأن الأمم المتحدة توفر منتدى مثاليا تتضافر فيه الدول الأعضاء على إيجاد ثقافة ديمقراطية حقيقية. ويوفر الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة التشجيع للمجتمعات التي تسعى لبناء نظام ديمقراطي دائم، كثيرا ما يكون في ظروف بالغة الشدة. ونوصي بقوة بأن ٣٣٣٣٣٣ تحسن هذه الهيئة الدولية قدرتها على الاستجابة بفعالية لما تقدمه الدول الأعضاء من طلبات للمساعدة في جهودها للتحول الديمقراطي. وقد زدنا إعلان كوتونو بأساس متين في هذا الصدد. وهو يغرس فينا الأمل وبمألانا بالثقة.

**السيدة كانغ كيونغ - هوا (كوريا)** (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن ألقى البيان التالي بالنيابة عن الممثل الدائم لجمهورية كوريا.

”أود أن أبدأ بالإعراب عن عميق تقدير وفدي لحكومة بنن لما أظهرته من قيادة متمتازة في استضافتها مؤتمر كوتونو فضلا عن متابعته وأود

ونسلم بأن الفقر هو العقبة الرئيسية التي تحول دون توطيد دعائم الديمقراطية. وحيثما يتفشى الفقر المدقع في المجتمع، لا يمكن أن يوجد استقرار أو تنمية، فكأنه يقوض أسس بقاء الديمقراطية. وتلك هي المشكلة الرئيسية التي تواجهها كثير من الديمقراطيات الجديدة اليوم. فجهودها المبذولة للتخفيف من وطأة الفقر وتعزيز التنمية تتعرض لقيود شديدة نتيجة للديون الخارجية الهائلة. وينبغي بل يجب حقا على البلدان المانحة أن تأخذ بزمam المبادرة لتخفيف عبء هذه الديون ومن ثم لتثبيت أقدام هذه الديمقراطيات الناشئة.

لقد كان التحول الديمقراطي تجربة مثمرة بالنسبة لنا في بنغلاديش. وتبذل حكومتنا جهودا جدية ومخلصة لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشجيع الحكم الرشيد، ويؤيدنا شعبنا دائما في هذه الجهود. وقد نصبنا حكومة انتقالية لا حزبية لتجري الانتخابات الوطنية في جو يتسم بالحرية والتزاهة وعدم التحيز. وتضطلع هذه الحكومة الانتقالية، الفريدة من نوعها في العالم، بالمسؤوليات المتعلقة بإجراء الانتخابات البرلمانية لدى إتمام الحكومات المنتخبة فترة حكمها العادية. وقد جرى بالفعل تداول السلطة ثلاث مرات متتالية في ظل هذا النظام. وانتخبت الحكومة الحالية بقيادة رئيسة الوزراء البيجوم خالدة ضياء عن طريق انتخاب من هذا القبيل في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وشكلت تلك الانتخابات احتفاء بالقيم الديمقراطية في بنغلاديش.

وتعكف بنغلاديش بشكل جدي على نقل السلطة المركزية إلى الهيئات المحلية، بهدف إيصال الديمقراطية إلى مستوى القاعدة الشعبية. ونشجع أيضا على زيادة مشاركة المرأة في مختلف هيئات صنع القرار. ومما يساعد على تمكين المرأة الجهود الرامية إلى إدماج الشؤون الجنسانية في الأنشطة الرئيسية من خلال تقديم القروض الصغيرة والتعليم غير النظامي. وقد حظيت أدوات التحول المجتمعي هذه بألوان

التمسك بمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وممارستها.

”ويؤيد وفدي تماما الرأي بأن الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان مرتبطة ارتباطا جوهريا ويعزز كل منها الآخر. إذ يزدهر كل من الديمقراطية والتنمية المستدامة في ظل الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وتتواصل التنمية على أفضل نحو في الديمقراطيات التي ترعى روح المبادرة الحرة لدى مواطنيها وتحترم حقوق الإنسان الخاصة بهم. غير أن الأوضاع البشرية اللائقة تعاني في غياب التنمية، وتضعف الديمقراطيات أمام القوى غير الديمقراطية وقد تقع فريسة لها.

”وفي هذا الصدد، يتفق وفدي كل الاتفاق مع الرأي الذي أبداه الأمين العام من أن وجود الديمقراطية أو عدم وجودها يكمن وراء كثير من الصراعات العنيفة في يومنا هذا، وأغلبها صراعات داخلية. ومن ثم فهناك ضرورة متزايدة لتعزيز التحول الديمقراطي في عمليات بناء الدول وحفظ السلام. وينبغي تحقيقا لفعالية التعمير بعد انتهاء الصراعات ولأجل السلام الدائم والتنمية المستدامة أن تدمج مسائل الديمقراطية التي تتجاوز مجرد تقديم المساعدة الانتخابية إدماجا كاملا في عمليات حفظ السلام.

”ونرى أنه يمكن أن تكتمل منظومة الأمم المتحدة القدرة على المساهمة في قضية الديمقراطية حين تواجه ما يتم تحديده من التحديات بنهج شامل وكلي إزاء الديمقراطية. وبإدائ ذي بدء، يجب أن تكون للأمم المتحدة القدرة على تنسيق أعمال مختلف الإدارات والوكالات ضمن منظومتها تجنبا

أيضا أن أثني على الأمين العام لملاحظاته المتسمة بالفطنة في التقرير الوارد في الوثيقة A/56/499.

”وقد أصبح انتشار الديمقراطية منذ نهاية الحرب الباردة من الاتجاهات المميزة لعصرنا. ففي خلال العقد الماضي وحده أقيم العديد من الحكومات الديمقراطية في أنحاء العالم. ولا تزال الحروب الأهلية والصراعات الإقليمية تسيطر على العناوين الرئيسية، والتحديات الماثلة رهيبه ونحن نحاول توطيد أركان الديمقراطية وقيمها حول العالم. ومع ذلك، ورغم كل شيء، نستطيع أن نقول بثقة إن التحرك صوب الأخذ بالديمقراطية قد عمق جذوره بوصفه المعيار العام والممارسة السائدة سواء على الصعيد الوطني أو العالمي.

”وقد أسهمت الأمم المتحدة إسهاما كبيرا في انطلاق عملية التحول الديمقراطي في كثير من البلدان بتوفيرها المساعدة التقنية في الانتخابات فضلا عن دعوتها للقيم الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ويخصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نصف موارده لبرامج في مجال الحكم الرشيد. والواقع أن مهمة مساعدة البلدان على تعزيز المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد قد أصبحت جزءا لا غنى عنه من عمل منظومة الأمم المتحدة.

”وهذه النقطة مدرجة بشكل كامل في إعلان الألفية، ولا سيما الفصل الخامس منه، المتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تدعم جهود الأمم المتحدة من أجل تيسير التحول الديمقراطي في كثير من أركان العالم، مع محاولة تعزيز قدراتها الخاصة في

الديمقراطية حول العالم. ونأمل علاوة على ذلك، كما يشير الأمين العام في تقريره، أن تزداد في السنوات المقبلة قوة طابع التكامل والتعزيز المتبادل لهاتين الحركتين، مؤتمر الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وجماعة الديمقراطيات“.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شارما (نيبال).

أخيراً، على الرغم من التقدم الذي أحرزناه حتى الآن، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. فالأخذ بأسلوب الحكم الديمقراطي طريق بطيء ومتعرض ومعرض للانتكاسات والانحرافات. ولذا فإن لزاماً علينا أن نعالج أداء المهام بالصبر وروح التعاون.

**السيد دافيسون** (الولايات المتحدة الأمريكية)  
(تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن دعم الولايات المتحدة المستمر للحركة الرامية إلى تعزيز وترسيخ الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وبصفة خاصة للجهود بنين، في استضافة المؤتمر الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في السنة الماضية في كوتونو وفي إعداد مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع.

خلال ربع القرن الماضي أدت ثورة ديمقراطية عميقة قائمة على مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى إعادة تشكيل النظام السياسي العالمي وساعدت على كفالة الازدهار الاقتصادي العالمي. وتحتل الديمقراطية مرتبة عالية بين القيم الأساسية التي ساعدت على استحداث هذه الساحة العالمية الأكثر حرية واستقراراً وازدهاراً. والديمقراطية نظام قيم عالمي حقاً، ولكنه نظام لا يؤخذ وكأنه أمر مفروغ منه. بل إن الديمقراطية في بعض الأحيان تكون هشّة؛ ويقتضي نجاحها عملاً يومياً شاقاً. وساعدت رسالة الديمقراطية القوية على تغيير حياة ما لا يحصى من البشر بطرق صغيرة وكبيرة على السواء.

للتدخلات الباهظة التكلفة وللإستفادة من مواردها على خير وجه.

”وقد كان مؤتمر كوتونو أول مؤتمر دولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة يعقد في أفريقيا. ونرى أن هذا المؤتمر أعطى دفعة كبيرة للجهود المبذولة لتعزيز الديمقراطيات وتوطيدها عن طريق تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وقد أثرى مؤتمر كوتونو المناقشة بشأن الديمقراطية والسلام والأمن والتنمية إلى حد كبير بالبناء على المنجزات التي تمخضت عنها مؤتمرات مانيلما وماناغوا وبوخارست.

”وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح الجهود التي بُذلت لكفالة نجاح المؤتمر، لا سيما المبادرات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة، من قبيل دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التخطيط للمؤتمر وتنظيمه. ونرجو أن ينفذ المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة التوصيات الواردة في إعلان كوتونو على نحو منهجي وشامل.

”وسوف تستضيف جمهورية كوريا، في محاولة للمساهمة في تعزيز الديمقراطية وتوطيد أقدامها، المؤتمر الدولي الثاني لجماعة الديمقراطيات في تشرين الأول/أكتوبر من العام المقبل. وكما تعلم الجمعية، فإن المؤتمر الأول الذي انعقد تحت شعار ’نحو مجتمع من الديمقراطيات‘ عقد في وارسو ببولندا في شهر حزيران/يونيه من العام الماضي بمساعدة من البلدان الأخرى المشتركة في الدعوة لعقده، ومنها حكومتي. ويرجو وفدي أن يستفيد المؤتمر الثاني المنعقد في سيول إلى أقصى درجة من الزخم الدولي المتنامي في مواصلة الجهود المبذولة لتقوية أساس

الأخرى، نُهَجًا واحتياجات محددة في مجال تطبيق الديمقراطية في مختلف بلدان ومناطق العالم - تشكل معا بالإضافة إلى القرارات والوثائق ذات الصلة التي اعتمدها مختلف هيئات الأمم المتحدة، إطارا شاملا للترويج للديمقراطية.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر بالقرار الذي اعتمده الجمعية العامة في السنة الماضية بشأن تعزيز وترسيخ الديمقراطية، الذي أعد في بادئ الأمر في سياق أنشطة المتابعة المتعلقة بالمؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ثم تبلور فيما بعد من خلال الحوار بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونحن نرى أن ذلك القرار يمكن أن يسهم إسهاما هاما في جهود الدول المبذولة في مجال الديمقراطية والأخذ بأسلوب الحكم الديمقراطي.

ونحن مقتنعون بإخلاص بأن هذه الحركة ستستمر في إحداث زخم للأعمال الرامية إلى ضمان مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإلى ترسيخ حكم القانون والحكم الصالح كعناصر أساسية لقيام نظام ديمقراطي. ومن هذا المنطلق نرحب بالجهود المبذولة لعقد المؤتمر الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في منغوليا، ونعرب عن استعدادنا للإسهام، على أساس تجربتنا الخاصة، في الإعداد لذلك الحدث الهام.

وفي كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية، في كوتونو، بنن، بعد مناقشة متعددة الجوانب بشأن القضايا المتصلة بالديمقراطية والتنمية والسلام والأمن، اعتمد ١١١ وفدا إعلانا يعرب عن تجديد التزام الدول بأهداف الأخذ بأسلوب الحكم الديمقراطي، وكذلك توصيات موجهة إلى القطاع الخاص، والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة لزيادة دعم هذه الجهات وتعاونها بغية دعم تعزيز الديمقراطية وتوطيدها.

ونحن إذ نباشر تعزيز وترسيخ الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة إنما نبني عالما أقوى وأكثر ازدهارا، وفي نهاية المطاف أكثر حرية. وإذا ما تصرف المجتمع الدولي بحكمة، فإن مؤرخي المستقبل عندما ينظرون إلى الوراء إلى هذه الألفية سيحددون نمو الديمقراطية وترسيخها باعتباره واحدا من أعظم إنجازات الأمم المتحدة وأهم جوانب تراثها.

**السيد نيكوليسكو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية):**

يشرفني أن أتكلم اليوم بشأن موضوع ذي أهمية قصوى فيما يتعلق بأعمال الحكومات وكذلك رسالة الأمم المتحدة في بداية هذا القرن: تعزيز الديمقراطية وترسيخها.

ويؤيد وفدي تماما البيان الذي أدلى به في وقت سابق في إطار هذا البند من جدول الأعمال ممثل بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذا فيني لن أتناول سوى بضعة اعتبارات على أساس تجربة بلدي ومشاركته في ميدان العمليات الديمقراطية ودعم ترسيخ المؤسسات الديمقراطية على نطاق العالم.

إن حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة أسهمت، منذ التجمع الأول في مانبلا قبل ١٣ سنة، إسهاما جوهريا وديناميا في قضية الديمقراطية وأكدت على قيمة الحوار المفتوح وتقاسم التجربة وأفضل الممارسات في مساعدة جهود الدول الرامية إلى بناء مجتمعات ديمقراطية. وتطورت العملية منذ ذلك الحين، من خلال المؤتمرات المعقودة في ماناغوا وبوخارست وأخيرا في كوتونو، بنن، لتشمل عددا متزايدا من الحكومات المشاركة، معبرة بذلك عن الالتزام الآخذ في الاتساع في جميع أرجاء العالم في السنوات الأخيرة باعتناق القيم والمبادئ الديمقراطية ودعمها.

ونعتقد أن الإعلانات وخطط العمل التي اعتمدها مؤتمرات الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة - التي تعبر، من جهة، عن عالمية المعايير والمبادئ الديمقراطية، ومن الجهة

سابق. ونحن نؤيد المناشدة الواردة فيه بأن ندرس خيارات لتعزيز دعم الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الدول من أجل توطيد الديمقراطية، بما في ذلك تعيين منسق لذلك الغرض.

ويتطلع وفد بلادي أيضا إلى المشاركة بفعالية في عمل آلية المتابعة للمؤتمر الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، حيث أن لها دورا هاما في تحقيق الأهداف التي وضعها المؤتمر. ونعتقد بأن توجهات عمل آلية المتابعة في المستقبل، حسبما يتوخاه مؤتمر كوتونو ويرد في التقرير الشامل الذي قدمه الأمين العام إلى هذه الدورة، هي توجهات مفيدة في ذلك الصدد.

**السيد رومان (الفلين)** (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلامي بالإعراب عن امتنان وفد بلادي للأمين العام على تقريره الشامل عن دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود الرامية إلى تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

ويشعر وفد الفلين بالارتياح إزاء أن الزخم باتجاه تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية ما زال يولد تعاوننا عالميا لهذه المبادرات. ومنذ المؤتمر الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المنعقد في مانيلا عام ١٩٨٨، حذت حذوه مبادرات عديدة أخرى قامت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى.

إننا نشكر حكومة جمهورية بنن ونشيد بها على استضافتها الناجحة للمؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في كوتونو، في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ولقد شارك في مؤتمر مانيلا ثلاثة عشر بلدا؛ وهو بالتأكيد إنجاز بارز حيث أن مؤتمر بنن، بعد ما وجّه لأول مرة دعوة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، اجتذب ١١١ وفدا من أفريقيا، وآسيا،

وشدد المشاركون في المؤتمر على ضرورة الترويج للثقافة الديمقراطية وكفالة مناخ من التسامح واحترام التنوع باعتبار ذلك أساسيا في منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها بالوسائل السلمية، من خلال آليات خاصة بالنظام الديمقراطي. ومن نفس المنطلق، يدين إعلان كوتونو بقوة جميع أشكال الإرهاب الدولي ويؤكد التزام الدول بمكافحة هذه البلوى، فرديا وجماعيا.

وكما قال وزير خارجية بلدي، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إنها حقا مسؤولية مشتركة بين الدول أن تعمل معا بغية منع ومكافحة الأعمال التي تشكل هجمات وحشية على الحرية والإنسانية وأمن الفرد، وأن تتمسك في ذات الوقت بقيمنا الديمقراطية ومبادئنا وإنجازاتها.

وإذ يستلهم بلدي، رومانيا، هذا الاعتقاد، ويقتنع بأن للمنظمات الإقليمية دورا هاما تضطلع به في دعم وتكملة عمل الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات ومكافحة هذه الأعمال، فقد عمل أثناء ممارسة قيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على تعزيز الميزة الخاصة للمنظمة في مجال بناء الديمقراطية وفي توطيد إسهامها في تحقيق حكم القانون والمؤسسات الديمقراطية وتشجيع التسامح واحترام التنوع والتعددية السياسية والثقافية ودعمها لهذه الأمور. وليست مراقبة الانتخابات، والإصلاح القضائي، والتوعية بحقوق الإنسان، وتدريب الشرطة، ومكافحة التهريب وتعزيز الحرية الدينية، سوى مجالات قليلة نُفّذت فيها مشاريع وبرامج خاصة في هذه السنة في مجال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومثلما فعلنا في السنوات الماضية بشأن مشاريع قرارات مماثلة، فإن وفد رومانيا يؤيد مشروع القرار المعروض علينا، والذي عرضه الممثل الدائم لبنن في وقت

ولئن كان لمفهوم الديمقراطية وممارستها تعبير متفاوت قائم على التجارب التاريخية الفريدة لمختلف الشعوب، فإن القاسم المشترك بينها هو اشتراك المواطنين في عملية الحكم. ويتفق الوفد الفلبيني بالتالي تمام الاتفاق مع الأمين العام في رأيه القائل إن

”المعيار الذي تقاس عليه الديمقراطية المستدامة هو مدى تصرف الدولة وفقا لحقوق الإنسان العالمية وغير القابلة للتجزئة، المدنية منها والسياسية، وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بتعريفها الوارد في القانون الدولي لحقوق الإنسان.“ (المصدر نفسه، الفقرة ٢٧)

ولا يسع بلد بعينه أو مجموعة بلدان الادعاء بتحقيق الديمقراطية التامة. فحتى الديمقراطيات الراسخة لديها جوانب ضعف؛ بيد أن ذلك ينبغي ألا يردع عزيمتنا عن زيادة تعزيز وتوطيد الديمقراطية في العالم. ونحن نحث الأمم المتحدة على جعل الديمقراطية إحدى أولوياتها العليا في السنوات المقبلة.

لذلك، يناشد الوفد الفلبيني الأمين العام دراسة خيارات أو اقتراح خيارات لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتوطيد الديمقراطية، بما في ذلك تعيين منسق لذلك العمل، فضلا عن توفير المساعدة لآلية متابعة مؤتمر بنن، المنصوص على دورها في الإعلان.

وحكومة الفلبين، بوصفها حكومة تستمد شرعيتها من إرادة شعبها، تكفل مشاركة مواطنيها في الحياة السياسية للأمة. وهذه السياسة نابعة من الاعتقاد بأن الشعب ينبغي أن يصبح المشارك الرئيسي في الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحكومات بغية دوام تحقيق السلام والتنمية المستدامة. والواضح إذن أن تعزيز الديمقراطية حول

وأمریکا اللاتينية، و ٢٠ وفدا من المنظمات الدولية، و ٥١ وفدا من المنظمات غير الحكومية.

ولكن الأهم من عدد الوفود التي شاركت في مؤتمر بنن، هو الإسهام الذي يجسده الإطار الشامل لتعزيز المبادئ والممارسات الديمقراطية الواردة في إعلان كوتونو والذي اعتمدها المؤتمر. ومثلما أشار إليه الأمين العام في تقريره؛ فإن إعلان كوتونو

”إضافة هامة إلى المجموعة المتزايدة من القرارات والإعلانات والمواد السياسية والقانونية الدولية الأخرى التي انبثقت من الإعلان المعتمد“ (A/56/499، الفقرة ١٦)

في مؤتمر مانيل، عام ١٩٨٨. والواضح أن الديمقراطية آخذة في التعزز. ففي العقد الماضي، تضاعف عدد الديمقراطيات حول العالم.

وإعلان كوتونو يقوِّي أيضا أهمية تعزيز وتوطيد الديمقراطية في المجتمع الدولي. ويتضح الآن أن الديمقراطية، بما لها من صلة لا تنفصم عن صون السلم والأمن الدوليين - ومبدأ حكم القانون الذي يلازمها - هي الهدف المعياري للأمم المتحدة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى تعزيز تمثيل الديمقراطية وحكم القانون بوصف ذلك نظاما يحكم الجميع. ويوطد الحكم الديمقراطي التعددية السياسية ومشاركة المواطنين الفعالة في عملية بناء الدول. وتعزز الديمقراطية أيضا الحكم الرشيد والاضطلاع الأخلاقي بالواجبات العامة من جانب الذين يملكون السلطة. ونحن نؤيد أيضا الرأي القائل إن الديمقراطية تعمل كحفّاز للتنمية المستدامة عن طريق تحرير طاقات جميع الشعوب ومواهبها. والديمقراطية لا تعزز التمكين السياسي فحسب، وإنما تيسر أيضا التنمية الاقتصادية.

التعاون الدولي في هذا المضمار، على أساس مبادئ مقبولة عالمياً، ولا سيما احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون.

وأود أيضاً، باسم وفد أوكرانيا، أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على التقرير الشامل الذي قدمه في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وكذلك لوفد بنن على تصدره مشروع القرار A/56/L.46، الذي تؤيده أوكرانيا بشدة. ونأمل أن يُعتمد بالإجماع اليوم وأن يُنفذ بعد ذلك تنفيذاً شاملاً.

**السيد شارما (نيبال)** (تكلم بالانكليزية): تولي نيبال، بوصفها ديمقراطية مستعادة حديثاً، أهمية كبرى لبند جدول الأعمال قيد النظر.

إن جميع الأنظمة السياسية تشوبها عيوب، ولكن الديمقراطية أثبتت من بينها حتى الآن أنها أفضلها. فهي تعطي للناس صوتاً ومساواة وحرية، إلى جانب إمكانية أن يصبحوا حكماً لأنفسهم. وحقيقة أن بلداناً عديدة في كل قارة قد تخلصت من الاستبداد واعتنقت الديمقراطية والحرية خلال العقد الماضي، تشهد بوضوح على قوة وشعبية نظام الحكم التعددي.

لقد شهدنا تغييراً هائلاً في الخريطة السياسية أثناء فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث رأت دول عديدة نور الحرية لأول مرة. ولكن يبقى أمامنا تحدٍ أكثر ضخامة؛ وهو تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي في سبيل إدامة الديمقراطية.

ومع سقوط جدار برلين انهار الستار الحديدي واندفعت الرياح القوية للديمقراطية والحرية في أنحاء أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويستفيد اليوم أغلب الناس على كوكب الأرض من القيم والحكم الليبرالية الديمقراطية ويتمتعون بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

العالم عنصر هام لأية استراتيجية طويلة الأمد تنتهجها الأمم المتحدة لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

ويؤيد وفد الفلبين بالتالي تأييداً كاملاً مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/56/L.46، الذي عرض في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال.

**السيد كرومخال (أوكرانيا)** (تكلم بالانكليزية): ترحب أوكرانيا بفرصة عرض آرائها بشأن بند جدول الأعمال الهام الذي تنظر فيه الجمعية العامة اليوم، وهو بعنوان "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة".

خلال العقد الماضي وحده، تزايد عدد البلدان التي اعتمدت أشكالاً ديمقراطية للحكم، وبات المزيد من الناس يعيشون في ظل ديمقراطيات اليوم أكثر من أي وقت مضى. وعلى رغم هذه الاتجاهات المشجعة، نواجه تحديات جديدة في تعزيز وتوطيد الديمقراطية في العالم.

إن الجرائم الإرهابية المروعة التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر تدل بوضوح على هشاشة وضعف عالمنا الراهن. ففي ظل هذه الظروف، يتعين على المجتمع الدولي أن يظهر قدرته على تهيئة بيئة ديمقراطية يُكفَل فيها السلم والأمن والازدهار والتنمية المستدامة بفعالية. ونحن على ثقة بأن القدرة الكاملة للديمقراطية المعززة لن تتحقق إلا عن طريق أعمال مشتركة يقوم بها المجتمع الدولي بأسره، في ظل هدف وشراكة مشتركين.

ونرحب في هذا الصدد بالمؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي عُقد في كوتونو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ونعقد أن المؤتمر أسهم إلى حد كبير فيما تم إنجازه من قبل في مانيفلا عام ١٩٨٨ وفي ماناغوا عام ١٩٩٤ وفي بوخارست عام ١٩٩٧ لتطوير

مطالبهم بحسن نية، بما في ذلك إطلاق سراح العديد من زعمائهم القياديين المعتقلين وإلغاء قانون الأمن الداخلي المعلن مؤخراً والذي عارضوه. وبعد ثلاث جولات من المناقشات، وبينما كانت الحكومة تنتظر بشغف الجولة الرابعة، انسحب الإرهابيون من وقف إطلاق النار وأطلقوا حملة غير مسبوقه من الإرهاب والقتل والتدمير.

ونظرا لخطورة الحالة الناجمة عن الهجمات الإرهابية التي يشنها الماويون في مقاطعات عديدة - حيث يقتلون مدنيين وأفراد أمن أبرياء وكذلك يهبون ويدمرون ممتلكات خاصة ومنشآت حكومية - فُرضت حالة طوارئ على البلد، وفقا لأحكام دستور مملكة نيبال ذات الصلة.

ولقد أعلنت الجماعة الماوية منظمة إرهابية وتم نشر قوات أمنية وصدر قانون محلي جديد لتتقدم مرتكبي أعمال العنف الى المحاكمة.

ومن الواضح ان الإرهابيين كانوا يتفاوضون لكسب الوقت من أجل تجهيز وإعادة تجميع أنفسهم. ولقد أوضح خرقهم لحسن النية أن هدفهم هو تدمير أسس نظام الحكم التعددي والقضاء على الديمقراطية في المهدي. والإرهاب هو أداهم في سلب الموارد وإجبار الأبرياء على الانصياع لهم.

وفي الوقت الذي يشن فيه التحالف بقيادة الولايات المتحدة حربا على الإرهاب الدولي تنهك نيبال في قمع الإرهاب المحلي. ومنذ فرض حالة الطوارئ قبل أسبوعين حققت قوات الأمن انتصارات كبيرة، وبات الماويون يتقهقرون. فلقد قُتل في المعارك العديد من الإرهابيين المتطرفين وتم اعتقال عدد كبير آخر منهم؛ ودُمرت عدة منشآت ماوية؛ واستعيدت الآن الى حد كبير الأسلحة التي استولوا عليها من أفراد الأمن في السابق.

وبالرغم من تعليق العديد من الحريات الأساسية حرصت حكومة صاحب الجلالة على احترام الحريات المدنية

وحيث أن بلدانا عديدة بدأت مؤخرا رحلتها نحو الديمقراطية يمكن أن يكون من المفيد للغاية أن تتشاطر تجاربها وأن يتعلم بعضها من بعض من أجل التقدم. ولقد كان المؤتمر الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي عُقد في بنن، ثمرا للغاية في هذا السياق.

والانتقال الى الديمقراطية أمر مجدي، حيث أنه يمكن الناس ويعزز وعيهم بالديمقراطيات الجديدة. ولكنه مؤلم أيضا لهم جميعا بالفعل. ويضر انعدام الاستقرار السياسي والصراعات بتلك المجتمعات، بينما تحاول حكوماتها التغلب على الفقر والامية والمرض والتأخر، وهي أمور تقوض الديمقراطية. ويسارع أيضا المتطرفون والعناصر المعادية لمصلحة المجتمع إلى الصيد في المياه العكرة.

ونيبال هي مثال واضح على ذلك. فما زال المتطرفون من اليسار واليمين معا، وكذلك جماعات المصالح المكتسبة من جميع الألوان، يهددون ديمقراطيتنا البالغ عمرها ١١ عاما، مستغلين مواطن ضعف الشعب بسبب بطء التقدم الاجتماعي والاقتصادي ونقص الفرص. وكان اليمين المتطرف قد ساعد في إثارة الاضطرابات التي أسفرت في عام ١٩٦٠ عن إلغاء تجربتنا مع الديمقراطية التي دامت ١٨ شهراً.

هذه المرة، الإرهابيون الماويون هم الذين ينخرطون منذ ما يزيد على خمس سنوات في أنشطة زجت البلد في هوة الفوضى والعنف. إذ فقد البلد ٢٠٠٠ من الأرواح البشرية وتكبّد خسارة فادحة في الممتلكات. ومطالب الإرهابيين باهظة. حيث تشمل المطالب الرئيسية إلغاء الملكية الدستورية، وتعديل الدستور الديمقراطي، وحل البرلمان المنتخب ديمقراطيا، وإقامة حكومة مؤقتة.

وبالرغم من ذلك، أعلنت حكومة صاحب الجلالة في آب/أغسطس هذا العام وقفا لإطلاق النار وناشدت الماويين الحضور الى طاولة المفاوضات. ولبت الحكومة أغلب

وباختصار، فإن التنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي أمران جوهريان على نحو قاطع للحيلولة دون الارتداد عن الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وللهوض بالسلم والأمن الدوليين. ويجب على المجتمع العالمي أن يعمل معا لتحقيق ذلك.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أعرب عن تأييد وفدي لمشروع القرار الذي عرضه ممثل بنين بشأن هذا الموضوع.

**السيد مبارز (اليمن)** (تكلم بالعربية): يسعد وفد بلادي كثيرا أن يسهم في النقاش حول تسارع المسيرة الديمقراطية، الأمر الذي يؤكد أن الشعوب قد وعت إلى حد كبير دروس قرن مضى، بكل ما حفل به من حروب ومآسٍ نتجت معظمها عن المصالح الأنانية والنظرات الضيقة ونكران حق الآخرين والرغبة في السيطرة، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي.

ومن الواضح الآن أن التوجُّه نحو الديمقراطية قد أصبح زحما عارما ليس من السهل الوقوف في وجهه حتى في الدول النامية، التي كانت في الأمس القريب تعاني من ضبابية الرؤية ومعوقات التقدم صوب المستقبل الذي تتحرق شوقا لبلوغه. لقد أصبحت المفاهيم الديمقراطية اليوم شائعة. وأضحت حقوق الإنسان، والتعددية السياسية والفكرية، وسيادة القانون، والمشاركة السياسية، ودور المجتمع المدني مفردات تمثل مرجعية أساسية في الحياة السياسية. في مجتمعات الديمقراطية الجديدة أو المستعادة.

منذ عقد مضى، كانت الإرادة لبناء الديمقراطية لدى العديد من الدول محفوفة بقلّة الخبرة وموروثات الأنظمة الشمولية ورواسب التخلف. لكن الإرادة لا شك تقهر المستحيل. فالجهود الجماعية لتبادل الخبرات وتنسيق الأعمال وتوحيد الرؤى بين تلك الدول التي انتهجت نظام الحكم

وحرية الصحافة، ولا تزال أحكام طلب المثول أمام القضاء نافذة المفعول. ولقد نالت خطوات الحكومة تأييد جميع الأحزاب السياسية الرئيسية والمتقفين، ويقف الشعب بقوة وراء الحكومة.

وبينما تظل الأبواب مفتوحة أمام المزيد من المحادثات إذا أثبت الماويون عزمهم الجاد على إيجاد تسوية يتم التفاوض عليها، تمضي حكومة صاحب الجلالة قدما بعزم وتصميم لكسب الحرب على الإرهاب. ولكن سيظل النصر المبين بعيد المنال ما دمنا لا نتغلب على الفقر والجهل اللذين يبتلي مجتمعنا بهما. ولذلك فقد أعطت الحكومة أولوية عليا لتخفيف وطأة الفقر وتوفير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الأساسية في خططها الإنمائية لكسب قلوب وعقول الناس من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

ولعل التنمية وحدها لا تضمن توطيد الديمقراطية وإضعاف قوى إثارة الاضطراب، مثل الإرهاب، ولكن بدون التنمية المعجّلة والمستدامة، ليس من المرجح تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدل والسلام. ولذا يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد الديمقراطيات الجديدة الفقيرة مثل نيبال على التعجيل بتنميتها المستدامة وتقديمها الاجتماعي وأن يساعدها من ثم في سعيها إلى توطيد نظام الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتساعد منظومة الأمم المتحدة الديمقراطيات الجديدة والمستعادة وهي متحمسة لمواصلة ذلك العمل، كما أعلن الأمين العام في تقريره. وفي حين تستحق هذه الرغبة منا تقديرا بلا حدود، فإن الهيئة العالمية نادرا ما أمكنها توفير الأموال لتحقيق ما تعد به، نظرا لافتقارها إلى الموارد. وثمة ضرورة أيضا لتحسين كفاءتها في استخدام الموارد المحدودة المتاحة لها.

ومن هذا المنطلق، فإن بلادي تسعى، وبشكل حثيث، لتحقيق التنمية الديمقراطية، وديمقراطية التنمية في آن واحد. وقد حققنا قفزة نوعية في مسيرتنا الديمقراطية عندما أحرقت ولأول مرة في تاريخ بلادنا الحديث انتخابات حرة ومباشرة لرئاسة الجمهورية، تبعها في بداية العام الحالي، انتخابات المجالس المحلية، والتي تهدف إلى تحقيق اللامركزية في الإدارة، وضمان مشاركة أوسع في تحمّل أعباء التنمية الشاملة. وتسعى بلادي أيضا إلى الإسهام في إشاعة المفاهيم الديمقراطية وتعزيز المسيرة الديمقراطية من خلال المشاركة في الحوارات القائمة بين دول الديمقراطية الجديدة أو المستعادة. وقد احتضنت صنعاء قبل عامين منتدى الديمقراطية الناشئة، وشاركت فيه ١٦ دولة، وأصدر وثيقة هامة أطلق عليها إعلان صنعاء، من أجل تعميق مفاهيم وإطار وتطبيقات العملية الديمقراطية في الواقع الحياتي وتحقيق المشاركة الشعبية الواسعة وتأكيد حقوق الإنسان في تلك البلدان. كما أننا قد عرضنا استضافة المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، غير أننا قررنا إفساح المجال للأصدقاء في منغوليا الذين تقدموا بعرض مماثل لتقديم إسهاماتهم، على أن تستضيف بلادي المؤتمر عندما يأتي دور مجموعة الدول الآسيوية.

ولا يفوتني هنا أن أعبر عن تقديرنا للجهود التي بذلتها حكومة بنن في التحضير الجيد والاستضافة الكريمة للمؤتمر الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي انعقد في كوتونو في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، والذي كان لبلادي شرف المشاركة في أعماله. ولقد مثل إعلان كوتونو، وبكل المقاييس، إضافة هامة إلى الجهود التي بذلت حتى الآن لإرساء الأسس الصحيحة للبناء الديمقراطي. ولا شك أن استمرار الحوارات وتبادل الخبرات النابعة عن التطبيقات الديمقراطية على

الديمقراطي في السنوات الأخيرة من خلال الحوارات التي بدأت بالمؤتمر الأول الذي عقدته تلك الدول في مانابلا، ومرورا بمؤتمرات ماناغوا وبوحارست، وانتهاء بالمؤتمر الرابع في كوتونو، بالإضافة إلى ما خرجت به المؤتمرات والندوات الإقليمية بهذا الخصوص، بدأت تأتي ثمارها الآن. وبفضلها تعززت القناعة بأن النظام الديمقراطي هو الأساس للوصول إلى حلول مناسبة للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المجتمعات المعاصرة، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى العلاقات بين الدول والشعوب.

ولقد أصبح من المسلّم به الآن، أنه بالرغم من عالمية المبادئ الديمقراطية، فإنه لا يوجد نموذج يصلح للتطبيق في كل مجتمع. ولا بد لكل بلد أن يختار دربه الخاص الذي يقوده إلى الديمقراطية وفقا لظروفه وخصائصه. ولا يختلف اثنان على أن سرعة التقدم صوب الديمقراطية تعتمد على العديد من العوامل السياسية والاقتصادية النابعة من خصوصيات وظروف كل مجتمع.

والجمهورية اليمنية التي حسمت خيارها في أول يوم من قيامها في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠، قد ربطت وحدتها، وعلى نحو مطلق، بالعمل الديمقراطي. وجعلت من النهج الديمقراطي مدخلا للتنمية الشاملة. فالديمقراطية في نظرنا هي أسلوب لتحقيق كرامة الإنسان وتمكينه من مقومات العيش الكريم، وذلك يحتم أن تمضي الإصلاحات السياسية جنبا إلى جنب مع برامج النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في إطار التنمية الشاملة. فالإنسان، بطبيعة الحال، لا يستمد غذاءه من المثل الديمقراطية والحكم الرشيد. ويمكن أن تتفق على أن الأسلوب الديمقراطي هو الكفيل بتحقيق الاستقرار الذي لا يمكن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تتحقق بدونه. وهو في الوقت نفسه الضمان الأكيد لتحقيق المشاركة الفاعلة في تنفيذ برامج التنمية تلك.

الصراعات. واليوم، وبينما تنظر الجمعية العامة في موضوع الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، فإن كثيرين من بيننا يتذكرون أهمية المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

ومنذ المؤتمر الدولي الأول، الذي انعقد في مانينا في عام ١٩٨٨، برزت الديمقراطية بوصفها توجهها دوليا أساسيا. وانضم عدد متزايد من الدول إلى هذا التوجه مع شروعاتها في عملية التحول إلى الديمقراطية أو استعادة جذورها الديمقراطية. والمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وهو محفل مفتوح يتسم بالمشاركة النشطة للحكومات والمنظمات الدولية والدوائر الأكاديمية والمنظمات الدولية غير الحكومية، يمثل تجمعا مناسباً لتشاطر التجارب والدروس المستفادة فضلا عن استكشاف النهج الإبداعية لمواجهة التحديات الجديدة والناشئة للديمقراطية.

والمؤتمر الدولي الرابع، الذي انعقد في كوتونو، بنين، في كانون الأول/ديسمبر الماضي، حضرته وفود حكومية من ١١١ دولة عضوا، وممثلون عن ٢٠ منظمة دولية و ٥١ منظمة غير حكومية. وزاد المؤتمر من ثراء فهمنا للديمقراطية وارتباطها بالسلام والأمن والتنمية؛ واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ والسبل والوسائل الكفيلة بمواجهة تحديات الديمقراطية بصورة أفضل. كما أن المناقشة العامة التي جرت في كوتونو بشأن الخبرات الوطنية في الديمقراطية والسلام والأمن والتنمية، والمناقشات الموضوعية الموازية بشأن مواضيع مثل الديمقراطية والحكم السديد والتنمية؛ ومشاركة الشباب والنساء؛ والديمقراطية ومنع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها، كانت مفيدة للغاية، لتركيزها على الجوانب المختلفة للمفاهيم والظواهر المتعددة الأبعاد والمتعلقة بالديمقراطية.

المستويات الوطنية، تثري التجربة الديمقراطية، وتسهم في الوقت نفسه في وضع الإطار الشامل لها.

ونجد لزاما علينا هنا أن ننوّه بدور الأمم المتحدة التي رحبت بالجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وساندها في مجالات حقوق الإنسان، وحشد المجتمع المدني، والمساعدة الانتخابية، ودعم وسائل الإعلام الحرة والمستقلة، وذلك من خلال البرامج والمؤتمرات وحلقات العمل التي تنظمها، وكذلك من خلال إرسال بعثات لمراقبة الانتخابات العامة. وفي هذا السياق نعرب عن تقديرنا لتقرير الأمين العام المعروض علينا في الوثيقة A/56/499، ونرحب بالاستعداد الذي أبداه لاستمرار العمل على توسيع الدائرة الديمقراطية وتوطيدها في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، أود التأكيد مجددا على أهمية دور الأمم المتحدة هذا في دفع من المسيرة الديمقراطية إلى الأمام لأن الأمم المتحدة دون غيرها تمثل الشرعية الدولية وهي وحدها التي تمثل الإدارة الجماعية لشعوب ودول هذه المعمورة.

**السيد إنخسيخان (منغوليا)** (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقدير منغوليا للأمين العام على إعداد تقريره عن هذا البند من جدول الأعمال.

كما أود أن أعرب عن امتناننا لوفد بنين على إعداد مشروع القرار المتعلق بهذا البند. ومنغوليا تؤيد مشروع القرار المعروض علينا، والوارد في الوثيقة A/56/L.46، وتشارك في تقديمه.

ووفدي يوافق تماما على بيان الأمين العام الذي أدلى به أمس في محاضرتة لدى تلقي جائزة نوبل للسلام، بأن تعزيز الديمقراطية هو إحدى أولويات الأمم المتحدة في هذا القرن، بالإضافة إلى القضاء على الفقر ومنع نشوب

ويثني وفد منغوليا على المساعدة المتعددة الأوجه التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بما في ذلك منغوليا، والتي تتراوح بين دعم تعزيز ثقافة الديمقراطية والمساعدة الانتخابية، وبناء المؤسسات والقدرات من أجل تحقيق التحول إلى الديمقراطية. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن أملنا في أن البرنامج الوطني "الحكم السديد من أجل الأمن البشري" الذي بدأ مؤخرا، يهدف تنفيذ مزيد من الإصلاحات الديمقراطية من خلال تيسير التركيز على سياسة واتساق واستدامة استراتيجيتنا للتنمية الشاملة، سيجد أيضا الدعم والمساعدة من منظومة الأمم المتحدة.

ولقد وجهت حكومة منغوليا الدعوة إلى حضور المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي سيعقد في أولان باتار، منغوليا، في عام ٢٠٠٣. وبالنيابة عن حكومة منغوليا، أود أن أعرب عن امتناننا لكل الدول الأعضاء على قبول دعوتنا. وحكومة منغوليا عرضت استضافة هذا المؤتمر ليس لأنه جاء الدور على بلد آسيوي لأن يفعل ذلك فحسب، بل أيضا لأننا ملتزمون بالديمقراطية، ونؤمن إيمانا راسخا بالقواعد الديمقراطية، ولدينا عقد زمني من الخبرة التي يمكن أن تفيد الآخرين.

إن منغوليا مرت بتغييرات ديمقراطية هامة خلال العقد الماضي، بما في ذلك إنشاء نظام متعدد الأحزاب ومؤسسات ديمقراطية، واعتماد دستور ديمقراطي جديد، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، والنهوض بوسائل إعلام حرة وقوية. ونود أن ندعو كل الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى إلى التعاون معنا بصورة وثيقة في الإعداد لعقد هذا المحفل الهام.

**السيد سيفيا سوموزا (نيكاراغوا)** (تكلم بالاسبانية): يسرني أن أعرب عن تقديرنا الخالص للأمين

ويرى وفدي أن الفقرة ١١ من التقرير، التي تتناول العقبات التي تقف في سبيل توطيد الديمقراطية، مفيدة تماما، لأنها تركز على كل من العوامل الوطنية والدولية، مثل الفقر وأسبابه، وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد الحيوية، والقيود المفروضة على الحقوق الديمقراطية، وانعدام المساواة في الأسواق في السلع ورأس المال، وعبء الديون الخارجية.

وقد اعتمد الكثير من التوصيات القيمة في إعلان كوتونو. ومن بين التوصيات الـ ٢٢، نرى أن التوصية المتعلقة بإنشاء آلية متابعة للمؤتمر تستحق اهتماما خاصا. كما يرى وفدي أن التوصيات المتعلقة بمساعدة الديمقراطيات الجديدة والمستعادة في وضع مؤشرات لتحليل التقدم المحرز في عملية التحول إلى الديمقراطية توصيات مفيدة وعملية للغاية. وفضلا عن ذلك، فإن النداء الذي أطلقه المشاركون في إعلان كوتونو لتعيين منسق في إطار منظومة الأمم المتحدة لدعم جهود الدول الأعضاء ينبغي إيلاؤه الاعتبار الواجب.

ويود وفدي أن ينضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تقديرنا العميق لحكومة بنن على الجهود التي بذلتها فيما يتعلق بالتنظيم الناجح لهذا المؤتمر، ولشعب بنن على ما أبداه من حفاوة.

لقد اجتازت منغوليا مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية ودخلت مرحلة توطيد الديمقراطية من خلال إنشاء مؤسسات الديمقراطية التمثيلية وتعزيزها. وكما حدث في كثير من الحالات المماثلة، لم تكن أكبر التحديات التي واجهت توطيد الديمقراطية تحديات سياسية، بل إنها كانت تحديات اجتماعية - اقتصادية، أبرزها الفقر وبطء التنمية الاقتصادية المرتبط بصعوبات الانتقال إلى اقتصاد السوق. وعلى ضوء الارتباط الذي لا ينفصم بين حقوق الإنسان وتوطيد الديمقراطية، تم إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان في منغوليا مؤخرا.

ويعرب شعب أمريكا الوسطى عن إصراره على مواجهة المستقبل بتصميم ثابت على مواصلة توطيد تجربتنا الديمقراطية، حتى يُكتب للديمقراطية التي عكفنا على بنائها في منطقتنا الرسوخ والاستقرار والدوام. وبما أننا تعهدنا، علاوة على ذلك، بأن نورث الأجيال القادمة مستقبلاً أفضل، فنحن نعتبر التنمية المستدامة أحد الأعمدة الأساسية التي لا يمكن بحال من الأحوال الفصل بينها وبين العمليات الديمقراطية.

وقد مكّنت العملية الديمقراطية التي تعززها حكوماتنا في أمريكا الوسطى قطاعات المجتمع المدني المختلفة من أن تتمثل بشكل أفضل في صنع القرار وأن تشارك على نحو أكمل فيه. ونحن نعزز تمتع مواطنينا دون قيود بحقوقهم في ممارسة حرياتهم الأساسية بشكل كامل، ونكفل الاحترام لحقوق الإنسان. ونعرب عن تقديرنا لأهمية المساهمة المجتمعية الإيجابية التي تقدمها وسائط الاتصالات في تعزيز القيم الديمقراطية، ولمارستها المسؤولة لحقها في حرية التعبير حتى يمكن لها، من خلال النقد البناء والمفيد، الترويج للحكم الرشيد والمتسم بالشفافية من جانب زعمائنا.

ولا يمكن فصل العملية الديمقراطية عن جذورنا التاريخية وقيمنا الثقافية، لأن تعزيز الديمقراطية والتسامح يجب أن يدفعنا إلى إقامة مجتمعات تتيح لنا الحياة معا في سلام، بحيث نرعى الوحدة مع التنوع. ونعرب عن امتناننا لكل ما تلقيناه من تعاون دولي في هذا المسعى النبيل، ونثق بأننا سنظل نحظى بالدعم الثابت من المجتمع الدولي لكافة الجهود التي تبذلها منطقة أمريكا الوسطى في هذا الصدد.

كما ينبغي أن ننوّه بالتقدم المحرز في مجال الديمقراطية في جميع أرجاء نصف الكرة الغربي. فقد تخلّت أمريكا اللاتينية عن النظم الأوتوقراطية واختارت الحكم الديمقراطي بوصفه قوة دافعة للتنمية. وعملنا جاهدين على مواصلة تنفيذ

العام على تقريره عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن التقدير للعمل الهام الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليس في مجال المساعدة الإنمائية فحسب وإنما أيضا من أجل تعزيز العمليات الديمقراطية في البلدان التي تشكل جزءا من حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وبالمثل، نشي على الدعم الذي قدمه البرنامج للمؤتمرات الدولية التي عقدت بنجاح بشأن هذا الموضوع، لاسيما آخرها، الذي عقد في كوتونو، بنن، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

ونعلّق أهمية على هذه السلسلة من المؤتمرات الدولية، التي أتاحت منتدى ملائما بشكل خاص لتبادل التجارب فيما بين الدول الملتزمة بالديمقراطية، فضلا عن تشجيعها على إحراز تقدم منتظم في العمليات الديمقراطية على نطاق عالمي. وفتحت هذه المؤتمرات، التي شاركت فيها الدول، أبوابها بدرجة متزايدة لمشاركة جميع الجهات الفاعلة المشتركة، بما فيها المنظمات غير الحكومية ومختلف الأعضاء في المجتمع المدني، بقدر أكبر في تلك العمليات.

ونحن بلدان أمريكا الوسطى قد تعهدنا بتطوير السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقتنا، وتحقيقا لهذه الغاية، قمنا في العقدين الماضيين، رغم جميع العقبات التي كان علينا اجتيازها، بتعزيز الخطى الهامة التي قطعناها في مجال الديمقراطية. وإننا مصممون على مواصلة تنفيذ التوصيات التي اعتمدها المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ونشجع جميع الدول التي تشارك في هذه الحركة على الاستمرار في العمل لبناء ديمقراطيات متمتعة بالاستقرار.

راسخ على مواصلة العمل بدون كلل من أجل تعزيز مؤسسات الدولة، وإضفاء الكفاءة المهنية على الخدمات العامة، واستئصال الفساد الإداري، وكفالة الشفافية والكفاءة في الإدارة والتقريب بين المسؤولين العامين وبين المواطنين. ومن واجبا أن نغار على استقلال مؤسسات الدولة وإدارتها الذاتية ونزود عنها وأن نعزز التنمية واستقلال الحكم المحلي. ويرتبط هذا العمل ارتباطا وثيقا بتعزيز سيادة القانون، الأمر الذي يوفر الضمانات والأمن القانوني لمواطنينا. وقد اضطلعنا باستعراض لقوانيننا، مما جعل في مقدورنا التحرك صوب الديمقراطية وتحديث الدولة، بحيث تكون للسلطة المدنية دائما السيادة على السلطة العسكرية.

ولم يقتصر التقدم الكبير الذي أحرزناه في أمريكا الوسطى على عملية التحول فحسب، وهي تشمل أعمالا مضيئة في مجال تهدئة الجماعات المسلحة ونزع سلاحها ودمجها في الحياة المدنية، فضلا عن شن حملات لتعزيز التسامح والتعايش السلمي والتكامل في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، بل امتد هذا التقدم أيضا إلى إيجاد الوعي بين شعوبنا بشأن ضرورة استحداث ثقافة للسلام، ترتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز القيم المدنية والديمقراطية.

وتعكف بلداننا على محاولة تهئية الأوضاع الضرورية لضمان إدماج واشتراك قطاعات عريضة من مجتمعاتنا في الخطط الوطنية، وذلك من خلال آليات ترمي إلى التفاعل بين المواطنين ومشاركتهم تعزيزا للحوار فيما بين مختلف القطاعات المعنية. وقد أحدث هذا تغييرات إيجابية تؤدي إلى تطوير عمليات التشاور الوطنية الرامية إلى تيسير شؤون الحكم، مما يمكننا من إحراز تقدم في صياغة السياسة العامة ضمن إطار وضع خطة وطنية.

الإصلاح الديمقراطي وتعهدها، تمشيا مع التزامنا التاريخي، بتعزيز هيكلنا الديمقراطية. وكان هذا الجهد المشترك واضحا في أيلول/سبتمبر الماضي، باعتماد الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية في ليمما، بيرو، الذي يعكس توافق الآراء على الصعيد الإقليمي بين حكومات أمريكا اللاتينية في هذا الموضوع. وتحدد هذه الوثيقة الهامة المبادئ والمعايير والآليات التي لا ترمي إلى تعزيز الديمقراطية فحسب، بل إلى المحافظة عليها والنزود عنها أيضا.

وقد واجهت منطقة أمريكا الوسطى كثيرا من العوائق والتحديات على مر السنين خلال عملية التحول الديمقراطي الشاقة في ديمقراطياتنا الناشئة. ولم يكن لعواقب الحرب تأثير هائل في القطاع الاقتصادي فحسب بل وفي المجال الاجتماعي. ولم يكن من السهل مكافحة الآثار السلبية للصراع، المتمثلة في الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين، وفي الهجرة والفقر.

ولا يمكن النظر إلى هذا السياق بمعزل عن غيره؛ بل يجب علينا أيضا أن ننظر في مختلف العوامل المرتبطة به التي حدثت من إطار التنمية لدينا، من قبيل التكييفات الهيكلية العالية التكلفة التي نجريها على اقتصاداتنا وفقا للمتطلبات المالية الدولية، وعبء الدين الأجنبي الثقيل الوطأة والأوضاع غير المتكافئة التي ما زالت قائمة في التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى المعاملة العادلة من جانب المؤسسات المالية الدولية ومزيد من سبل الوصول إلى الأسواق الدولية لرأس المال والسلع والخدمات.

ونرى أنه يجب ألا تكون الديمقراطية وثيقة الصلة بسيادة القانون فحسب، وإنما أيضا بتعزيز التنمية في سياق توازن ملائم بين الحقوق الفردية والجماعية، حتى يمكن استحداث نماذج اقتصادية تتيح تكافؤ الفرص وتعزيز الاستثمار وتوليد الوظائف ومكافحة الفقر. ولدينا عزم

إننا ندرك العمل الممتاز الذي قامت به كل الدول المشاركة بنشاط في حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ونحن نشجعها على مواصلة النضال بدون كلل من أجل تعزيز القيم والمؤسسات الديمقراطية، وتعزيز مشاركة المواطن وتوطيد سيادة القانون. وإننا على ثقة بأننا سنحقق، معاً، تحولات كبيرة في القرن الجديد تفيد مواطنينا ومجتمعاتنا وبلادنا إفادة كبرى.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند. وسيتم البت في مشروع القرار A/56/L.46 في وقت لاحق.

### برنامج العمل

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه نظراً لأن المشاورات لا تزال جارية بشأن البند ٣٢ من جدول الأعمال، المعنون "تعدد اللغات"، يؤجل النظر في هذا البند إلى موعد لاحق.

كما أود أن استرعي انتباه الجمعية إلى أن البندين المتبقين من جدول الأعمال، وهما "الحالة في أمريكا الوسطى" و "نحو شراكات عالمية"، سيتم النظر فيهما الساعة ١٥/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

ونرى أن بناء الديمقراطية يتم من خلال عملية كاملة تشمل مشاركة مواطنينا في الحياة الاجتماعية والسياسية. ولا يدخل في هذه المشاركة اختيار القادة الوطنيين فحسب، بل تشكيل صيغة الحكومة التي تناسب المواطنين على أفضل وجه. ونرى أننا لا يمكن أن نتقدم بخطى ثابتة صوب تعزيز عملياتنا الديمقراطية إلا بالاستثمار في التربية المدنية بغية تعزيز المؤسسات الديمقراطية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد أدرجنا موضوع التربية المدنية في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية، ونشن حملات مدنية واسعة النطاق لتوفير التثقيف بشأن القيم الديمقراطية على الصعيد الوطني.

ونعزز بالتأكيد مجدداً على أن هذه المبادرات قد أتت ثمارها بشكل واضح. وكانت نتائجها واضحة بصفة خاصة في الانتخابات التي جرت مؤخراً في أمريكا الوسطى وأعرب فيها المواطنون عن رغبتهم في العيش بسلام وتسامح، وبرهنوا على ما يتحلون به من روح المسؤولية المدنية العالية.

وأظهرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأخيرة في نيكاراغوا وهندوراس أن قدرنا هائلاً من التقدم قد أحرز في تنمية الديمقراطية في بلداننا، مما يعكس البيئة الإيجابية السائدة في أمريكا الوسطى برمتها. ويدل ازدياد المشاركة من جانب شعبنا في هذه العمليات الانتخابية بجلاء على حماس مواطنينا، ومعظمهم من الشباب، الذين يؤمنون بالديمقراطية ويطمحون إلى العيش في سلام وإلى التقدم متحدّين نحو بناء مستقبل أفضل.

وقد تجلّت الروح الجماعية بشأن الممارسة الحرة للاقتراع العام في كون مواطنينا الذين لهم الحق في الانتخاب شاركوا بنسبة كبيرة في العمليات الانتخابية التي تمت في الآونة الأخيرة. وهم بذلك قالوها بوضوح "لا" لعدم المشاركة، وأعطوا ولاية واضحة لزعمائنا مواصلة تعزيز وتوطيد عملياتنا الديمقراطية.